الأمم المتحدة S/PV.6547

# مجلس الأمن

السنة السادسة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٥٤٧

الثلاثاء ٧ حزيران/يونيه ٢٠١١، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

| | | |
|---|---|---|
| الرئيس: | السيد بونغو أونديمبا | (غابون) |
| الاتحاد الروسي | السيد تشوركين | |
| ألمانيا | السيد بيرغر | |
| البرازيل | السيدة فيوتي | |
| البرتغال | السيد موورايس كابرال | |
| البوسنة والهرسك | السيد باربالِيتش | |
| جنوب أفريقيا | السيد موتلانثي | |
| الصين | السيد لي باودونغ | |
| فرنسا | السيد جوبي | |
| كولومبيا | السيد أوسوريو | |
| لبنان | السيد سلام | |
| المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية | السير مارك لايل غرانت | |
| نيجيريا | السيد جوناثان | |
| الهند | السيد هارديب سينغ بوري | |
| الولايات المتحدة الأمريكية | السيدة رايس | |

## جدول الأعمال

صون السلام والأمن الدوليين

تأثير وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على السلام والأمن الدوليين

رسالة مؤرخة ٦ حزيران/يونيه ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لغابون لدى الأمم المتحدة (S/2011/340)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-506.

11-36539 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٥٠.

**إقرار جدول الأعمال**

أُقر جدول الأعمال.

**صون السلام والأمن الدوليين**

**تأثير وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على السلام والأمن الدوليين**

**رسالة مؤرخة ٦ حزيران/يونيه ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لغابون لدى الأمم المتحدة (S/2011/340)**

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ميشيل سيديبي، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، للاشتراك في هذه الجلسة.

تقرر ذلك.

أود أن أرحب ترحيبا حارا بالأمين العام، ورئيس نيجيريا، ونائب رئيس جنوب أفريقيا وغيرهم من كبار المدعوين الذين يحضرون جلسة اليوم. ويؤكد حضورهم أهمية المسألة التي ستناقش اليوم.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2011/341، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من ألمانيا والبوسنة والهرسك والبرتغال وغابون وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ونيجيريا والولايات المتحدة الأمريكية.

وأود أيضا أن ألفت انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2011/340، التي تتضمن رسالة مؤرخة ٦ حزيران/يونيه ٢٠١١ من الممثل الدائم لغابون موجهة إلى الأمين العام، يحيل بها ورقة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

لقد حرم وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، الذي يؤثر على جميع الأشخاص دون تمييز، العديد من البلدان من الموارد البشرية الهامة لتنميتها. وقد سلطت الصراعات المسلحة وعدم الاستقرار، وهما ظواهر منتشرة في أفريقيا على وجه الخصوص، الضوء على تأثير فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الأمن الدولي.

وجدير بالذكر أن مجلس الأمن اتخذ القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠) في ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠ بناء على مبادرة من الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أيدت غابون التحضير لذلك القرار وكانت قد أكملت آنذاك فترة عضويتها في المجلس الأمن،. وقد أكد القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠) الخطر الذي يشكله مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على موظفي بعثات حفظ السلام وبناء السلام. أما الصراعات فتبين مسألة العنف الجنسي الذي يستخدمه بعض المقاتلين سلاحاً في الحرب، وهو يشكل عاملاً يويد الحالة سوءا.

وتهدف المناقشة التي تجمعنا اليوم إلى النظر في التقدم المحرز منذ اعتماد القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠). وبالتالي فإنه يجب علينا المضي أبعد من ذلك عن طريق اتخاذ تدابير لحماية السكان المدنيين من أعمال العنف هذه. ومشروع القرار المقدم من وفد بلدي بالاشتراك مع ألمانيا والبوسنة والهرسك والبرتغال وفرنسا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ونيجيريا والولايات المتحدة الأمريكية هو جزء من ذلك النهج، وأنا أشكر المجلس ووفود تلك الدول على دعمها.

وأود الآن أن أدلي ببيان بصفتي الوطنية.

كما نعلم، سوف تسهم الجمعية العامة للأمم المتحدة ابتداء من يوم غد بعقد اجتماع رفيع المستوى للاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة لاعتماد إعلان الالتزام

بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (قرار الجمعية العامة د إ-٢٦/٢). وقبل ١٠ سنوات مضت، اتخذ مجلس الأمن أيضاً خطوة تاريخية باتخاذ القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠) بشأن تأثير وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على السلام والأمن الدوليين.

ويبدو لنا أن الوقت مناسب كي يعيد المجلس النظر في هذه المسألة في ضوء تطور دينامية الأزمات والصراعات الحالية وعملية بناء السلام. وهنا، ينبغي لنا أن نعرب عن تقديرنا لالتزام الولايات المتحدة، الذي مكن المجلس من اتخاذ القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠).

ومنذ ذلك الحين، فإنه بفضل الجهود الفردية أو المشتركة التي تبذلها البلدان المساهمة بقوات وإدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) تم إحراز تقدم في عمليات تدريب الموظفين المدنيين والعسكريين التابعين لبعثات الأمم المتحدة قبل وزعهم على بعثات حفظ السلام وبناء السلام.

والآن يجري أخذ ذلك الشاغل بعين الاعتبار على نحو تام في تلك البعثات. ويظهر ذلك التطور الإيجابي في تنفيذ برامج الوقاية؛ وفي الإجراءات المشتركة بين موظفي البعثة وقوات الأمن والمجتمعات المحلية في البلدان المعنية؛ وفي زيادة الوعي لدى أفراد البعثة بمسؤوليتهم الجنائية الفردية والجماعية؛ وفي إنشاء مدونات لقواعد السلوك الجيد لموظفي البعثة والأفراد في الميدان.

ويتيح لنا اجتماع اليوم الفرصة لتقييم التحديات المستقبلية، حيث لا تزال جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) تشكل عقبة أمام تنمية بلداننا وتهديدا للأمن المشترك. ولا تزال هناك عناصر جديدة تؤثر في ديناميات الأزمات والصراعات وعمليات بناء السلام. ويصدق هذا القول بوجه خاص على منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

وينبع شاغلنا الأول من الطابع المتعلق بالحدود والطابع الإقليمي للصراعات. وفي جميع الحالات تقريبا تطلق الأزمات العنان للتحركات السكانية وتزيد بالتالي من خطر تفشي فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بين المشردين واللاجئين، الذين لا يستطيعون في كثير من الأحيان الحصول على الخدمات الصحية أثناء هجرتهم. وتظهر هذه المخاطر بوجه خاص في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع.

ومنذ عدة سنوات ظلت غابون تستضيف العديد من اللاجئين من البلدان التي تنشب فيها الصراعات، ويمكنها أن تشهد على ما تحدثه الآثار المترتبة على حركات الهجرة هذه في استقرار وأمن البلد المضيف. وفي الواقع يستخدم العنف الجنسي كثيرا بوصفه سلاحا من أسلحة الحرب، بما يترتب عليه من عواقب كارثية. وبالنظر إلى الصلة القائمة بين العنف الجنسي وفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في حالات الصراع وحالات ما بعد انتهاء الصراع، فإن السكان المدنيين – ولا سيما النساء والبنات – هم الذين يتعرضون له في المقام الأول.

وينبغي أن أقدم هنا بعض التوصيات. في ضوء العناصر المركبة التي ذكرتها، أدعو المجلس إلى أن يواصل النظر في القضية المتعلقة بأثر فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) على السلام والأمن الدوليين.

وفيما يتعلق بالعنف الجنسي، أؤكد على أهمية مواصلة تنفيذ القرارات ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٩٦٠ (٢٠١٠) بالنظر إلى أن ضرورة مكافحة هذا العنف، ولا سيما تجاه النساء والأطفال، تعد جانبا مهما في العمليات المعنية بحل الصراعات وبناء السلام. ويسمح هذا

الإجراء بمشاركتهم الكاملة في هذه العمليات. وتحقيقا لتلك الغاية، من المستصوب إيجاد حالة من التآزر بين سياسات مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وإستراتيجيات منع العنف الجنسي في حالات الصراع وحالات ما بعد انتهاء الصراع. وأغتنم هذه الفرصة لكي أدعو المؤسسات المالية الدولية إلى أن تقوم، بالتعاون مع الدول، بتعبئة المزيد من الموارد لبناء قدرات الأنظمة الصحية الوطنية من أجل ضمان أن يتمتع الأفراد المصابون أو المعرضون للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بالرعاية والمساعدة المناسبتين.

وعلى أرض الواقع، يجب إذكاء الوعي لدى أطراف الصراع فيما يتعلق بالسلوك تجاه السكان المدنيين في الصراعات المسلحة، الذي قد يعمل على تفاقم انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ومن المهم أيضا ضمان القدرة على إدارة عنصر الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وتوفير العلاج اللازم في أنشطة إصلاح قطاع الأمن وفي آليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع. أخيرا، يجب أيضا أن نعزز البرامج المعنية بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في بعثات حفظ السلام وبناء السلام، وأن نواصل ضمان فعالية التدابير المتعلقة بعدم التسامح المطلق.

ونأمل أن يبين مشروع القرار، الذي سيعتمد بعد قليل، التزام المجلس بتقديم إسهام متكامل وحاسم في الجهود العالمية المبذولة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وسيعتمد الأمن البشري للأجيال الحالية والمقبلة على قدرتنا المشتركة على إزالة الخطر المتأصل في هذه الجائحة بشكل دائم.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أفهم أن المجلس مستعد للتصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وسأقدم الآن مشروع القرار للتصويت.

أُجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، ألمانيا، البرازيل، البرتغال، البوسنة والهرسك، جنوب أفريقيا، الصين، غابون، فرنسا، كولومبيا، لبنان، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، نيجيريا، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. وبذلك فقد اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ١٩٨٣ (٢٠١١).

أدعو الآن الأمين العام، سعادة السيد بان كي - مون، إلى الإدلاء ببيانه.

**الأمين العام** (تكلم بالفرنسية): أشكر الرئيس على بونغو أونديمبا على عقده هذه الجلسة الهامة. وأعرب عن تقديري العظيم لروح القيادة التي أبدتها غابون في تقديم القرار الحيوي ١٩٨٣ (٢٠١١)، الذي اعتمد للتو. لقد آن الأوان للقيام بعمل جسور.

ومنذ ما يزيد على ١٠ سنوات، حث سفير الولايات المتحدة آنذاك، السيد ريتشارد هولبروك، على إجراء أول مناقشة في قاعة المجلس بشأن فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ولم يكن السفير هولبروك دبلوماسيا بارعا فحسب، بل كان أيضا مصمما على إثارة قضية فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) حتى عندما كانت تلك القضية غير دبلوماسية. وأثني على مبادرة الرئيس علي

بونغو أونديمبا. ويسرني أن يقوم مجلس الأمن للمرة الثانية بمناقشة هذه القضية الهامة بالموازاة مع الجمعية العامة.

لقد قطعنا شوطا طويلا منذ مناقشة القضايا الصحية للمرة الأولى في المجلس. وما زلت أعمل بشكل منتظم للغاية من أجل أن ألفت انتباه المجلس لقضية متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وبوجه خاص في تقاريري عن العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس وفي التقارير التي تبرز الإسهامات المهمة للمرأة في تحقيق السلام والأمن.

وكلما كانت متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) جزءا من المعادلة، فإن الأمم المتحدة تعمل على أن تكون جزءا من الحل. لقد بدأ ذلك في عام ٢٠٠٠ عندما اتُخذ القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠). واليوم، ينظم برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وإدارة عمليات حفظ السلام، وعدد من الحكومات على تنظيم دورات تدريبية لذوي الخوذ الزرق التابعين لنا ولقواتنا في بلدان مختلفة بغية أن يتمكنوا من إحداث أثر.

(تكلم بالإنكليزية)

إن الالتزام يبدأ من القمة. وأنا أثير هذه المسألة مباشرة مع قادة العالم، وكبار مساعديّ لديهم الحماس نفسه إزاء استجابتنا للإيدز. ففي تيمور – ليشتي، تقدّم ممثلي الخاص السابق لفحص فيروس نقص المناعة البشرية. وسرعان ما تبعه نائب الممثل الخاص. وكذلك فعل مفوض شرطة الأمم المتحدة، ونائب مفوض الشرطة وعديدون آخرون. وكانوا يحصلون على معلومات عن صحتهم، ويمثّلون القدوة ويتصدون للخوف والوصمة والتمييز.

وفي لبنان، نظّم قائد القوة التابعة لنا حدثاً يتعلق بالوقاية في اليوم العالمي الإيدز. وقرر قائد إحدى الوحدات هناك أن يتقدم حينذاك لفحص الإيدز. وتشجع العديد من أفراد قوته بفعل روحه القيادية. وتطوعوا هم أيضاً للقيام بذلك. وبالنسبة إلى موظفينا، بات التدريب على الإيدز قبل نشرهم هو المعيار. فلقد دربنا ما يفوق ١ ٥٠٠ من قوات حفظ السلام على إسداء النصح والمشورة عن طريق الأقران. وفي مجرد خمس سنوات، زاد عدد أصحاب الخوذ الزرق الساعين إلى خدمات المشورة والفحص الطوعية من أقل من ٢ ٠٠٠ إلى أكثر من ١٤ ٠٠٠.

لكننا لا نساعد حفظة السلام لدينا فحسب – فهم يعملون كي لا يتعين على الناس الذين يتعافون من الحرب أن يتعافوا أيضاً من المرض. كل ذلك جزء من المهمة الأوسع نطاقاً التي يعهد المجلس بها لقواتنا: وقف العنف الجنساني والجنسي، وتعزيز دور المرأة وحماية الأطفال. وهو أيضاً جزء من حملة دولية أوسع نطاقاً، الاستراتيجية العالمية لصحة المرأة والطفل. وفي مناطق الصراع ومخيمات اللاجئين وفي أي مكان، يخاف الناس على حياتهم، والنساء والشباب والأطفال هم أكثر عرضة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية.

قبل اتخاذ القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠)، كان يُنظر إلى الأفراد النظاميين من حيث الخطر الذي قد يشكلونه على المدنيين. ونحن ندرك الآن أن قوات وشرطة الأمم المتحدة جزء من الوقاية والعلاج والرعاية. فعلى سبيل المثال، نعمل في كوت ديفوار، التي لديها أعلى معدل انتشار لفيروس نقص المناعة البشرية في غرب أفريقيا. وتقوم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار مع أطراف فاعلة تابعة للأمم المتحدة مشتركة في رعاية هذا البرنامج بتدريب قوات الجيش والشرطة على التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية، وعلى إعمال حقوق الإنسان، والمساواة بين الجنسين. كما أنها توفر الدعم التقني بشأن فيروس نقص المناعة البشرية في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وعن طريق جعل الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية جزءاً من برامجنا لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، يمكننا حماية المدنيين

من فيروس نقص المناعة البشرية. ويمكننا الحد من التمييز. ويمكننا مساعدة الجنود السابقين المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية للحصول على ما يستحقون من الرعاية والعلاج.

ولا بد أن نتكلم عن مسائل حساسة عندما يتعلق الأمر بفيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز. يجب علينا أن نكون صرحاء إزاء ما نقصّر فيه. لقد خطا المجلس خطوات كبيرة في التصدي للعنف الجنسي في حالات الصراع. ولكن الاغتصاب لا يزال سلاحاً مفضلا. فهو انتهاك بشع لحقوق الإنسان. إنه جريمة حرب. وهو يشكل تهديداً للصحة العامة. النساء والفتيات ضعيفات للغاية بوصفهن ضحايا، بل أكثر من ذلك، إنهن عناصر للتقدم والتغيير. وأحث جميع الأعضاء على ربط الجهود المبذولة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية ومرض الإيدز مع حملاتنا ضد العنف الجنسي، وإعمال حقوق المرأة. وذلك يعني التصدي للتفاعل الخطير بين الإيدز، وتجارة المخدرات على الصعيد الدولي، والاتجار بالجنس وإساءة معاملة النساء. فهذه المشكلة لا تحظى بالاهتمام الذي تستحقه.

ونحن في حاجة أيضاً إلى العمل بعد أن يجف حبر الاتفاقات وتصمت المدافع. ونحن في حاجة إلى مساعدة المجتمعات الممزقة لمنع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية. ويجب علينا توفير العلاج لكل من يحتاج إليه. يمكننا انجاز هذا العمل مع شركائنا الإقليميين ما دمنا نشرك منظمات المجتمع المدني – النشطاء والباحثون والعاملون الصحيون الذين وصلوا بنا إلى ما نحن عليه الآن.

إننا نحتفل اليوم بمرور ٣٠ عاماً على كفاحنا ضد مرض الإيدز. لكن لنركز على عدد آخر: صفر. فلنتوصل الى عدم وقوع أي إصابات جديدة، وعدم التمييز، وعدم حصول وفيات متعلقة بالإيدز. هذا هو هدفنا.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام على بيانه.

أعطي الكلمة الآن للسيد ميشيل سيديبي.

**السيد سيديبي** (تكلم بالفرنسية): إنه لشرف وامتياز أن أكون هنا اليوم. وأود أن أشكر مجلس الأمن على دعوته لي. وأود بصفة خاصة أن أشكر رئيس جمهورية غابون وأن أثني على قيادته في رفع مستوى التصدي للإيدز في بلده بشكل كبير. فباسم ٣٠ مليون شخص لقوا حتفهم بسبب الإيدز، أود أيضاً أن أشكره على حضوره هنا اليوم. إن حضوره بيننا يوضح التزامه الشخصي بهذه القضية ويبيّن جهوده المتواصلة لتحقيق السلام والأمن والاستقرار في جميع أنحاء العالم.

وأود أيضاً أن أشكر صديقي ألان لو روا، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، على قيامه مرة أخرى بتوجيه انتباه مجلس الأمن إلى العلاقة الحاسمة بين الإيدز والسلام والأمن الدوليين.

إن الاستجابة العالمية للإيدز تقف أمام مفترق الطرق. فقد اتخذ مجلس الأمن القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠) قبل أكثر من ١٠ سنوات، واعتمدت الجمعية العامة إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في عام ٢٠٠١. وأحرزنا تقدماً كبيراً منذ ذلك الحين، ووفرنا لحفظة السلام وغيرهم من القوات النظامية الوقاية والعلاج والرعاية وخدمات الدعم المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية. ولكنني ما زلت أشعر بقلق عميق إزاء السبل التي ما فتئ الإيدز يتقاطع بها مع الصراع. فالإيدز لا يؤثر على حفظة السلام وغيرهم من القوات النظامية فحسب؛ إنه يؤثر أيضاً على السكان الذين يتفاعلون معهم. لهذا السبب، إن القرار ١٩٨٣ (٢٠١١) الذي اتخذ للتو مهم جداً بالنسبة إلينا.

لقد كان القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠) لحظة فاصلة في التصدي للإيدز. ونحن مدينون للراحل ريتشارد هولبروك على دعم ذلك القرار بحماسة كبيرة. فما قاله حينئذ لا يزال صحيحاً اليوم، أي أنه لم يكن نهاية العملية، وإنما مجرد حجر الزاوية للمستقبل. وكانت الدول الأعضاء على حق في الاعتراف بأن الإيدز تهديد محتمل للسلم والأمن الدوليين. وأريد أن أشكر الأمين العام على دعوته مراراً وتكراراً إلى التنبه للإيدز في تقاريره إلى مجلس الأمن.

إن التقدم الذي أحرز في مكافحة الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية لدى القوات النظامية كان إيجابياً، لكنه لا يزال متفاوتاً وغير كافٍ. والخطر الذي يشكله فيروس نقص المناعة البشرية على السلام والأمن أكثر بكثير مما كنا نظن في عام ٢٠٠٠. فطبيعة الصراع والوباء نفسه قد تطورا. ونحن على اقتناع بأن الالتزامات السياسية الجديدة النابعة من القرار ١٩٨٣ (٢٠١١) سوف تمكن الأمم المتحدة من الإسهام بفعالية في الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء لمعالجة أثر الإيدز على السلم والأمن. وبذلك، سوف تشعر الدول الأعضاء أنفسها بالتشجيع على تعزيز قدراتها للتصدي للإيدز في الخطط الاستراتيجية الوطنية، ووضع الاستراتيجيات والوسائل والموارد المناسبة.

ولقد شهدنا على نحو مأساوي زيادة في استخدام العنف الجنسي كسلاح في الحرب. إن هذا القرار الجديد يسير في الاتجاه الصحيح بالدعوة إلى تعاضد جهود الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية فيما بين الدوائر النظامية مع الجهود الرامية لمنع وقوع العنف الجنسي في حالات الصراع.

إن العبء غير المتناسب الذي يلقيه فيروس نقص المناعة البشرية على كاهل النساء من بين العقبات الخطيرة التي تقف في طريق مشاركتهن الكاملة في الجهود الرامية إلى منع نشوب الصراعات وحلها وبناء السلام. وآمل من هذا القرار الجديد أن يحفز جميع الأطراف المعنية على زيادة تمكين المرأة، وأن يعزز من قدرات النظم الصحية الوطنية وشبكات المجتمع المدني لتقديم المساعدة المستدامة للنساء المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية أو المتأثرات به في حالات الصراع وما بعد انتهاء الصراع.

إن الرد على متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) قد تغير تغيراً كبيراً منذ اتخاذ القرار ١٣٠٨ (لعام ٢٠٠٠). واليوم لدينا القدرة على توفير المعالجة على نطاق واسع واستهداف الوقاية للقطاعات السكانية المعرضة بدرجة عالية لخطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. ونجد أن فترات ما بعد انتهاء الصراع وفترات الانتقال تتسبب في زيادة خطورة الفيروس وزيادة خطورة العنف الجنسي. والآن نلم بكيفية التصدي لهذه التحديات. لقد أحرزنا تقدما ولا بد لنا الآن من مضاعفة تلك الجهود. إن إدارة عمليات حفظ السلام تود العمل بتعاون وثيق مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، ومع الدول الأعضاء في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح القطاع الأمني. وسيمكن ذلك البلدان من الاستفادة من حفظة سلام أقوى ويتمتعون بصحة جيدة ولديهم اللياقة الصحية للقيام حتى بأصعب مهام حفظ السلام.

(تكلم بالإنكليزية)

ومنذ اتخاذ القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠)، بدأنا نفهم أن حفظة السلام وملايين الناس ممن يرتدون الزي العسكري بوسعهم أداء دور قيادي في مسائل فيروس نقص المناعة البشرية، بينما يعملون على كفالة الأمن في العالم. إن اتصالاتهم الواسعة مع السكان في حالات الصراع وبعد انتهاء الصراع وفي أماكن أخرى تجعلهم وكلاء للتغير

الإيجابي، لا سيما فيما يتعلق بمنع العنف ضد النساء والفتيات في حالات الصراع.

وآمل من هذا القرار الجديد أن يعزز الشراكات العالمية والإقليمية التي تعمل من أجل منع نشوب الصراع، وضمان الأمن وبناء السلام. وهذه الشراكات يمكن أن تكفل للأمم المتحدة المساهمة في بناء قدرات الحكومات والمجتمع المدني في الدول الأعضاء.

وفي الجمعية العامة يتم الاضطلاع بأعمال تكافلية لضمان تحقيق هذا. ونعي جيدا أن انعدام الأمن العالمي والوطني والشخصي يقوض جهودنا الرامية إلى تحقيق الوصول الشامل للوقاية من الإيدز وتوفير العلاج والرعاية والدعم. إن هذا القرار الجديد عنصر رئيسي لتحقيق ما ذكره بالضبط الأمين العام من فوره، أي انعدام حدوث إصابات جديدة بفيروس نقص المناعة البشرية وانعدام التمييز تماما وانعدام الوفيات المرتبطة بالإيدز.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أشكر السيد سيديبيه على إحاطته الإعلامية. أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

(تكلم بالإنكليزية)

أعطي الكلمة لصاحب الفخامة السيد غودلك إبيلي جوناثان، رئيس جمهورية نيجيريا الاتحادية.

**الرئيس جوناثان** (تكلم بالإنكليزية): أود أن أعرب عن تقدير نيجيريا لكم شخصياً يا سيادة الرئيس ولحكومة غابون على هذه المبادرة القيمة والحسنة التوقيت. إن موضوع مناقشة اليوم قد تم تصوره جيداً ويوفر لمجلس الأمن الفرصة لإمعان النظر في إطار ولايته بالعلاقة التي لا انفكاك منها بين السلم الدولي والأمن والتنمية. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام، السيد بان كي - مون على إحاطته الإعلامية المتبصرة والتزامه بمكافحة وباء الإيدز. وأود أيضاً أن أشكر السيد ميشيل سيديبيه على بيانه الشامل الذي استمعنا إليه من فورنا.

إن مداولتنا هنا اليوم تمثل إعلانا عن التضامن مع الاجتماع الرفيع المستوى المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) الذي سيبدأ غدا هنا في نيويورك. إنه أيضا دلالة على التزام مجلس الأمن بمسألة فائقة الأهمية بالنسبة للتنمية والأمن في أفريقيا بصورة خاصة، وفي العالم، منذُ أن اتخذ المجلس القرار ١٣٠٨(٢٠٠٠) في عام ٢٠٠٠.

إن نيجيريا بوصفها أكبر مساهم في عمليات حفظ السلام في أفريقيا ورابع أكبر مساهم في العالم، لها مصلحة رئيسية، ليس فقط في كفالة حماية قواتنا المسلحة من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، ولكن أيضا في تقديم العلاج المناسب لها. وسنظل ملتزمين التزاماً كاملاً بضمان الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب وتوفير العلاج والرعاية بحيث تكون مدمجة في الخدمات الصحية للقوات المسلحة في البلاد.

وفي منطقتنا دون الإقليمية، اتخذنا خطوات صارمة من أجل تحقيق ذلك الهدف. فعلى سبيل المثال، فإن مشروع ممر النقل دون الإقليمي لدول غرب أفريقيا التابع لبلدان الجماعة الاقتصادية والذي يضم بنن وتوغو وغانا وكوت ديفوار، تم تصميمه لوقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب بين سائر القطاعات السكانية، بما في ذلك القوات العسكرية وشبه العسكرية وعكس مسار انتشاره. ونحن ملتزمون باستدامة ذلك الزخم وبكفالة زيادة مستوى مشاركتنا حقا في الخدمات الأمنية في هذه البلدان لتقليص أثر فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب في المنطقة.

ونلاحظ مع القلق آثار العنف القائم على نوع الجنس بالنسبة لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، لا سيما في حالات الصراع، كما أوضح الأمين العام والسيد سيديبيه. وتشارك نيجيريا إلى المجتمع الدولي في كفالة توفير الحماية الكافية للنساء والفتيات في حالات الصراع. بيد أن تحدياً كبيراً يتمثل في عدم وجود قواعد رسمية للعمليات في العديد من التكوينات العسكرية غير التقليدية مثل المليشيات. وهذا يجعل من الصعب دمج البرامج المتعلقة بفيروس المناعة البشرية في تلك العمليات وتقييم التقدم. لذلك، نرحب، من بين أمور أخرى، بإدراج برنامج للتوعية في ولايات جميع عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

لقد انقضى ثلاثون عاماً منذ بدء وباء الإيدز، وقد حان الوقت لإيجاد حل نهائي. وأكرر تأييد نيجيريا القاطع لاستجابة عالمية لهذا الوباء. وكما أقر الأمين العام في بيانه، فإن توفير الوقاية واجب علينا. إذ أن التكلفة البشرية والاجتماعية والاقتصادية للتقاعس كبيرة للغاية. ومن هنا، يتوجب على مجلس الأمن أن يضع أهدافاً واضحةً وحاسمة لكي تضاف جهودنا للحفاظ على السلم إلى ترسانة أسلحة مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب. وأتعهد بتقديم دعم بلدي الكامل لهذا المسعى.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس غودلك جونسون على بيانه.

والآن أعطي الكلمة لفخامة السيد كغاليما موتلنثي، نائب رئيس جنوب أفريقيا.

**السيد موتلنثي** (تكلم بالإنكليزية): بادئ ذي بدء، لزاما علي أن أتقدم بالشكر لفخامة الرئيس علي بونغو اونديمبا، رئيس غابون على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة. وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للأمين العام للأمم المتحدة، السيد بان كي - مون وللسيد ميشيل سيديبيه، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

من خلال قيادتكم يا سيادة الرئيس طرحتم علينا اليوم مسألة تمثل شاغلا عالميا كبيرا جداً، أي أثر فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب على صون السلم والأمن الدوليين. وغداً سيتكلم جميع أعضاء الأمم المتحدة في الجمعية العامة بصوت واحد لتقييم التقدم المحرز وإعداد استجابة عالمية لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب بشكل عام. كن على ثقة، سيدي الرئيس، من تأييد وفدي والتزامه بالاضطلاع بدورنا في التصدي للمسائل البالغة الخطورة المطروحة علينا.

وعلى الرغم من ذلك التحدي الهائل الذي يواجهنا، من المنصف أيضا الإقرار بالتقدم الكبير الذي أحرزه المجتمع الدولي في التصدي لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. لقد تم التبرع بقدر كبير من الموارد على أوساط البحوث في مختلف الجبهات؛ وقد حققت صناعة الأدوية تقدما مشهودا في البحث وفي تطوير العقاقير، الأمر الذي نتج عنه إنقاذ ملايين الأرواح وإطالة الأعمار. وعلاوة على ذلك، التزمت الحكومات بالتصدي للوباء على نحو جدّي.

ومع ذلك، ينبغي لنا أن نقبل أن جميع هذه الجهود لم تفلح بعد في إيقاف مدّ هذا الوباء. فبعد مضي ثلاثة عقود، لا تزال نسبة الإصابات الجديدة، تفوق الجهود المبذولة في مجال العلاج وتفرض علينا بالتالي أن نبذل مزيدا من الجهد. وفي هذا الصدد، يظل شح الموارد تحديا للعديد من البلدان النامية، وبخاصة في إفريقيا جنوب الصحراء. لذا نود أن نحث شركاءنا المانحين على الاستمرار في الوفاء بالالتزامات المالية التي قطعوها على أنفسهم في مختلف المحافل الدولية.

كذلك نتشاطر الرأي القائل بضرورة بذل الجهود كافة لإيقاف الخسائر الجسيمة في الأرواح التي تصيب جميع قطاعات المجتمع. لقد أصبح لزاما على منظومة الأمم المتحدة أن تثابر بحماس في بلوغ هذا الهدف. وفي هذا الصدد، يمكن لمجلس الأمن أن يضطلع أيضا على نحو متكامل بدور في نطاق ولايته المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين.

إننا نشيد بكل الجهود الخلاقة والتعاونية، مثل الجهود التي تبذلها إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للتصدي لذلك الوباء في مناطق الصراع.

وندرك تماما التزامات مجلس الأمن بموجب الميثاق. وفي هذا السياق، يعتبر وفد بلدي أن الضعف شاغل رئيسي في العلاقة فيما بين الفيروس والإيدز من جهة، والسلم والأمن من جهة أخرى. فالهياكل الأساسية والخدمات الصحية والهياكل الاجتماعية، التي عادة ما توفر الدعم للمجتمعات المحلية، تدمر في مناطق الصراع وعدم الاستقرار والعنف. وتزيد هذه الظروف احتمالات التعرض للأمراض، وبالتالي، خطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية ونقله. وتعيق هذه الظروف الوصول إلى الخدمات الأساسية وتستترف المنظومات الصحية والعامة. وبشكل عام، فإن النساء والأطفال هم من يتحمل العب الأكبر لأوجه الضعف تلك، ولا سيما في سياق الصراع والتشرد.

إن بإمكان الأمم المتحدة مساعدة البلدان المتضررة من الصراعات وذلك عن طريق جهود حفظ السلام وبناء السلام. فعلى الأجل القصير، ينبغي أن تركز الأمم المتحدة جهودها النوعية في مجال حفظ السلام على إحراز مكاسب فورية من شأنها تخفيف الآثار الضارة للوباء. ولعل اتخاذ تدابير حاسمة بغية خفض ومنع العنف الجنسي المرتبط بالصراعات خطوة بالغة الأهمية في إطار إستراتيجية متكاملة للأمم المتحدة. أما على الأجل المتوسط، فيمكن لهذه الجهود إتباع نهج أكثر تركيزا. ويمكن للاستجابة العالمية المتكاملة، مقرونة بالموارد والخبرات، أن تساعد البلدان المحتاجة إلى المساعدة على وضع استراتيجيات للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية، وبخاصة في أوساط النساء والأطفال.

إن المساعدة في الحصول على الرعاية الصحية للجميع عن طريق تحسين قطاع الصحة، وتعزيز المنظومات الصحية، وكذلك صياغة استراتجيات لتوفير العلاج بالعقاقير المضادة للفيروسات العكوسة، من المجالات التي يمكن فيها للجهود العالمية تحت راية الأمم المتحدة أن تشكل قيمة مضافة في جهود إعادة بناء المجتمعات بعد انتهاء الصراع

إن الأنشطة المشتركة بين بعثات حفظ السلام للتواصل مع المجتمعات المحلية المتأثرة بالصراعات، وتعزيز التعاون السياسي بين قادة البلد المضيف والقيادة المحلية للأمم المتحدة، وتوثيق أواصر التعاون مع سلطات إنفاذ القانون المحلية ووكالات الصحة، تسهم بشكل كبير في التدابير الوقائية الحرجة على الصعيد المحلي لاحتواء انتشار الفيروس والإيدز.

ينبغي أن تتضمن جهود بناء السلام استراتيجيات تلبي احتياجات المجتمعات المحلية المتضررة في سياقها الخاص، وهو ما يمكن أن يشمل الصراعات الجديدة وتلك التي طال أمدها، وحالات ما بعد الصراع، ومخيمات اللاجئين التي تضم الأشخاص العابرين، والبيئات المستقرة، واحتياجات الأفراد المسلحين والعاملين في الحقل الإنساني، وعلى نحو أكثر أهمية النساء والأطفال. وهذه الأعمال تتطلب رؤية والتزاما يساندهما استثمار طويل الأجل من قبل البلدان الخارجة من الصراع بدعم من المجتمع الدولي. وينبغي أن يكون كل ذلك قائما على المبادئ التي نعتنقها

جميعا، وهي احترام حقوق الإنسان والحق في الكرامة والسلامة والاحترام.

وبفضل قيادتكم، سيدي الرئيس، عزز المجلس بصوته الدعوة إلى تجديد الجهود العالمية الرامية إلى مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. إن القرار الذي عرضتموه علينا يرتكز على الجهود السابقة للمجلس. وهذه الجهود تبرز الإسهام الخاص الذي بوسع مجلس الأمن أن يقدمه في احتواء انتشار فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز في إطار هذه الولاية المحددة، وهذه الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة، والتي تعزز وتكمّل بعضها بعضا، إعادة تأكيد إضافية لمسؤوليتنا الجماعية عن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

**الرئيس** (تكلم بالإنكليزية): أشكر نائب رئيس جنوب إفريقيا على بيانه.

(تكلم بالفرنسية)

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ألآن جوبي، وزير خارجية فرنسا.

**السيد جوبي** (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): قبيل افتتاح الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز غدا، أشكر الرئيس بونغو أونديمبا على مبادرته بعقد مناقشة بشأن هذا الموضوع، الذي كثيرا ما يتم تجاهله أو إهماله.

على مدى ٣٠ عاما، قتل الإيدز حوالي ٣٠ مليون شخص ويتّم أكثر من ١٦ مليون طفل. إن الحرب العالمية الثانية هي الصراع الوحيد الذي راح ضحيته عدد أكبر من الضحايا وتسبب في قدر أكبر من الشقاء. وإن المجتمع الدولي معبأ تماما لمكافحة هذا الوباء. قبل أحد عشر عاما، أقر مجلس الأمن لأول مرة، في القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠) بأن الوباء يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ومنذ ذلك الحين، ما فتئنا، في كل مرة نتطرق فيها لموضوع الإيدز، نشدد على العواقب الوخيمة لذلك المرض، وهي ليست عواقب اجتماعية وبشرية فحسب، بل أيضا اقتصادية. كما ألقينا الضوء على ما يضعه من عراقيل في طريق البلدان التي تسعى للتعافي بعد انتهاء الصراع، وبخاصة لأنه يؤثر في المقام الأول على النساء والفتيات اللواتي يضطلعن بدور جوهري في إعادة بناء أي مجتمع.

وبالنظر إلى هذا التهديد، أُنشئت عدة صكوك دولية، لا سيما في إطار منظومة الأمم المتحدة. ومن بين هذه الصكوك، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) الذي أرحب هنا بمديره التنفيذي، ميشيل سيديبيه، والصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا، والمرفق الدولي لشراء الأدوية القائم على مبادرة فرنسية والذي يتلقى تمويلا مبتكرا. وأود هنا أن أشيد بالعمل الذي تقوم به تلك الهيئات المختلفة على نحو يومي.

لم يذهب هذا الالتزام المشترك سدى. لقد تقلّص عدد الوفيات والإصابات الجديدة بمعدل ٢٠ في المائة في ظرف ١٠ سنوات. وعلاوة على ذلك، فإن الزيادة التي طرأت على تمويل برامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز وتصنيع الأدوية الجنيسة قد مكنتا ستة ملايين نسمة في البلدان المتدنية والمتوسطة الدخل من الشروع في الاستفادة من العلاج. وأخيرا، فإن أنشطة الوقاية من انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل قد مهدت السبيل لميلاد جيل في مأمن الفيروس. وهذه النتائج الإيجابية ينبغي أن تشجعنا على مضاعفة جهودنا.

ويعيش مع مرض الإيدز حاليا ما لا يقل عن ٣٤ مليون شخص، بينما يصاب ٧ ملايين شخص بالعدوى كل يوم. ويولد مع فيروس الإيدز في كل عام ما يقارب

٣٠٠ ٠٠٠ طفل، بينما يصاب بعدوى الإيدز شخصان مقابل كل شخص يتلقى العلاج، وما زال ذلك يشكل تحديا مستمرا. ولا تزال البلدان التي تعيش في ظل أصعب الظروف هي التي تدفع أبهظ الأثمان. وأشير هنا إلى القارة الأفريقية التي تمثل نسبة ٣٦ في المائة من الأشخاص المصابين بعدوى الإيدز و ٧٢ في المائة من الوفيات المتصلة بالإيدز.

وعلية، يجب أن نقوم بالمزيد من العمل. وهذا هو معنى القرار الذي اتخذناه اليوم ١٩٨٣ (٢٠١١). وهذا هو معنى الحملة التي أطلقتها سفيرة الصندوق، السيدة كارلا بروني ساركوزي في باريس، بعنوان ''لتلدكم أمهاتكم بدون فيروس نقص المناعة البشرية''. وبهذه الروح زادت فرنسا، ثاني أكبر مساهم في العالم، بنسبة ٢٠ في المائة مساهمتها في الصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا في الفترة ٢٠١١-٢٠١٣، وبذلك يصل التزامها إلى ما يناهز بليون يورو. وسنقدم في الفترة ذاتها إلى المرفق الدولي لشراء الأدوية ما يقارب ٣٠٠ مليون يورو. وكان ذلك أيضا هو السبب الذي جعل مجموعة الثمانية، خلال مؤتمر القمة المعقود في دوفيل، تؤكد مجددا على التزامها بالصندوق العالمي وعلى تصميمها على تحسين صحة المرأة والطفل ومكافحة انتقال العدوى من الأم إلى الطفل.

وفي هذا السياق، يتحمل مجلس الأمن مسؤولية خاصة، وهي في المقام الأول المسؤولية عن التصدي لعوامل انتشار المرض، ولا سيما الاعتداء الجنسي. ومنذ اعتماد القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠)، ظل مجلس الأمن يتصدى لجميع أشكال العنف الجنسي ضد المرأة والطفل من خلال سياسة عدم التسامح إطلاقا، وبذل كل جهد ممكن لكفالة الانضباط الصارم في صفوف أفراد الخوذ الزرق والموظفين المدنيين في بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وثمة مسؤولية أخرى عن الأخذ بعين الاعتبار تحديات فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز خلال مراحل التعمير بعد انتهاء الصراع، بما في ذلك فيما يتعلق بإدارة حالات تشرد السكان.

وأخيرا، هناك مسؤولية عن المساعدة والتشجيع على بلورة استراتيجيات وطنية لمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على أساس القيم والالتزامات التي تدعو لها الأمم المتحدة، وبخاصة احترام حقوق الإنسان وعدم تجريم المثلية والاهتمام بفئات السكان الضعيفة ومكافحة الوصم والتمييز ضد الأشخاص الذين يعيشون مع الإيدز.

وعلى الرغم من جميع الجهود التي بذلناها، فإن جائحة الإيدز تمثل كلفة بشرية واجتماعية متزايدة، خاصة في أفقر البلدان. ولذلك، يمثل الإيدز اليوم أكثر من أي وقت مضى تهديدا للسلم والأمن الدوليين. فعسانا لا ندخر جهدا لمكافحته. وعلى غرار الأمين العام، تشارك فرنسا في رؤية عالم خال من إصابات جديدة بالعدوى ومن التمييز والوفيات الناجمة عن الإيدز. ويمثل ذلك تحديا كبيرا، ولكنه سيكون لمصلحة السلام. وهو تحدٍ لنا جميعا.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أشكر وزير خارجية فرنسا على بيانه.

**السيدة رايس** (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): إننا ممتنون لكم، السيد الرئيس، لما تبدونه شخصيا من روح القيادة في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. كما أشكر الأمين العام بان كي - مون على قيادته الجديرة بالثناء، وأشكر السيد سيديبي، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وفريقه على تنسيق الاستجابة العالمية الواسعة النطاق.

وأود التنويه بوجود السفير إريك غوسبي، منسق الرئيس أوبوما لمبادرة الإيدز العالمية، بوصفه عضوا في وفد الولايات المتحدة، والذي يدير استجابة الولايات المتحدة العالمية لوباء الإيدز.

منذ ما يزيد قليلا على عقد، وبفضل القيادة الثاقبة البصيرة لنائب الرئيس آل غور، ولسلفي الراحل ريتشارد هولبروك، خطا مجلس الأمن خطوة كبيرة. فقد تصدى المجلس، للمرة الأولى، للتهديد الذي يمثله الإيدز على السلم والأمن الدوليين. ومن خلال خطوته تلك، انضم مجلس الأمن بصورة مباشرة إلى كفاح العالم ضد الإيدز وأدرج الوباء في جدول أعمال الأمن العالمي.

وفي القرن الحادي والعشرين، وفي عالمنا المترابط، فإن التهديدات على السلم والأمن لا تنبع من الصراعات المسلحة التقليدية فحسب. إنها ناجمة من تهديدات أوسع انتشارا ولا تعترف بأي حدود، بما في ذلك الانتشار المنفلت للأمراض الفتاكة.

إننا الآن في مطلع العقد الرابع لكفاحنا الجماعي ضد تلك الجائحة العالمية. بيد أن تعهد مجلس الأمن بالحد من الآثار الأمنية للإيدز يجب ألا يتلاشى طابعه الملح.

ولم تنج أي منطقة أو دولة على كوكب الأرض من هذه الآفة، بما في ذلك بلدي. لقد حصدت الأمراض المتصلة بالإيدز أرواح أكثر من ٢٥ مليون شخص، أي أكثر إلى حد كبير من الوفيات الناتجة عن أي صراع خلال السنوات الثلاثين الماضية. وبوجه إجمالي، أصيب أكثر من ٦٠ مليون شخص بعدوى الإيدز، وأصبح ١٦ مليون طفل يتامى.

إن فترة عقدين من الجهود الدولية، البطولية في كثير من الأحيان، لإطالة أعمار الأشخاص الذين يعيشون مع الإيدز، قد خففت إلى حد كبير من الآثار الصحية للمرض، ولكن أغلبية الأشخاص الذين يعيشون مع المرض ما زالوا يعانون من نقص الحصول على العلاج. وفي مقابل كل شخص يبدأ تلقي العلاج، يصاب اثنان بالعدوى.

وحتى إذا ما تجاوزنا تلك الخسائر البشرية التي لا يمكن تخيلها، فإن الإيدز تترتب عليه أثار أمنية حقيقية تماما. فأولا، هناك خسائر في الأمن البشري. وهو يولّد الضغوط على المجتمعات ويؤدي إلى تفكك الأسر، ويضعف الإنتاج الاقتصادي ويقود الناس إلى حياة الفقر، ويسبب ضغوطا على قطاعات الصحة التي غالبا ما كانت تعاني أصلا من تحمل الأعباء.

غير أن الإيدز له أيضا صلات محددة ومعقدة بالتهديدات الأمنية التقليدية. فقد تطورت أنماط انتقال العدوى بالإيدز وآثاره على مدى الأعوام الثلاثين الماضية، وتطورت كذلك المعرفة بالمرض وبآثاره على الأمن. فنحن ندرك الآن أن المجتمعات عندما ينتهي الصراع تكون أكثر تعرضا للإصابة بالإيدز، مما يلقي بعبء قاس على نحو خاص على كاهل السكان والبلدان بينما هم يكافحون من أجل التعمير بعد انتهاء الصراعات. وغالبا ما تجد تلك الدول من الصعوبة بمكان تأمين مواصلة الوقاية من الإيدز ومعالجته، بالذات في الوقت الذي تكون فيه المؤسسات ضعيفة والقدرات محدودة، وبينما يعود المشردون إلى منازلهم.

وقد تكون الخسائر ملموسة بشكل خاص على المستويات المحلية حيث يكون الحصول على الخدمات العامة محدودا أكثر. وعليه، يتعين علينا أن نتنبه إلى الخسائر التي يوقعها الإيدز بجميع مستويات الحكومة ووجوب مضاعفة الجهود لتقديم الدعم.

وقبل عشر سنوات كنا نخشى من أن يكون انتشار الإيدز في صفوف القوات المسلحة أوسع نطاقا منه في صفوف السكان المدنيين، ومن أن يصبح حفظة السلام نواقل للإصابة بالإيدز. والسبب الهام الذي حال دون حدوث

ذلك الانتقال هو سياسات مكافحة فيروس الإيدز الفعالة التي انتهجتها الخدمات النظامية الوطنية. فعلى سبيل المثال، نفذت القوات العسكرية في السنغال برنامجا للوقاية والعناية والمعالجة، واحتضنته كوادر القوات من أعلى مراتب القيادة إلى أدنى مراتب الجنود. وتعتز الولايات المتحدة بأنها عملت بالشراكة مع أكثر من ٧٠ قوة عسكرية في كل أنحاء العالم لبلورة برامج مماثلة، مما أتاح لما يقارب ثلاثة ملايين من الجنود وأعضاء أسرهم لتلقي الفحوص والاستشارات، ولأكثر من ٠٠٠ ٨٠ من أعضاء الأسر للمشاركة في برامج لمنع نقل فيروس الإيدز من الأم إلى الطفل.

كما أننا نرحب بالتزام الأمين العام بأن يكون قادة بعثات الأمم المتحدة مثالا في القيادة فيما يتعلق بالوعي بشأن الإيدز والوقاية في صفوف أفراد القوات، بما في ذلك تشجيع التدريب التوجيهي الإلزامي وتوعية الأقران وتقديم الاستشارة الطوعية السرية وإجراء الفحوص وتقديم الرفالات الذكرية والأنثوية ومجموعات الأدوات المضادة للإصابة بعد حالات التعرض للإصابة. أننا نحث على جعل تلك الجهود قوية ومستمرة لدي جميع بعثات الأمم المتحدة وموظفيها.

وكما أشار الأمين العام عن حق ”تواجه تدابير التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية في الوقت الراهن لحظة من لحظات الحقيقة“ (A/65/797، الفقرة ٤). فمن ناحية، شهدنا تحقيق تقدم كبير. فانتشار فيروس الإيدز آخذ في الانحسار والمعالجة آخذة في الاتساع. وفي أفريقيا جنوب الصحراء، أنقذت مضادات الفيروسات الرجعية الحديثة مئات الآلاف من الأرواح. وقد نكون على عتبة اختراق مع اكتشاف أحدث العقاقير المضادة للفيروسات الرجعية التي يمكن أن تساعد على معالجة المرض للأشخاص الذين يعيشون مع الفيروس، وفي الوقت ذاته، يمكن أن تمنعهم من نقل الفيروس. ويمكننا أن نعزي هذا التقدم إلى طفرة التمويل والمبادرات المتعلقة بالصحة العالمية، وهو الموضوع الذي سنتناوله غدا في الجمعية العامة. كما أن الغالبية العظمى من البلدان تقر صراحة بحقوق الإنسان في استراتيجياتها الوطنية بشأن الإيدز، وقد أبلغ ٩٢ في المائة من البلدان بأن لديها برامج للحد من الوصمة الاجتماعية والتمييز المرتبطين بفيروس نقص المناعة البشرية.

تلك إنجازات رائعة، ولكن ما زال الكثير من الأشخاص، لا سيما الأكثر تعرضاً، يموتون بلا داع جراء مرض يمكن الوقاية منه. وما زلنا نفتقر إلى الموارد عالمياً من أجل تلبية الطلب على سبل الوقاية والعلاج والرعاية والدعم على مستوى العالم. ولا تزال الولايات المتحدة هي الرائدة عالمياً في هذا المجال، من خلال ما نقدمه من دعم مباشر للعلاج بمضادات الفيروسات، ودعمنا المتزايد لصحة الأم والطفل، وشراكتنا مع الدول الأعضاء الأخرى في بناء القدرات وتعهدنا التاريخي المتعدد السنوات بتقديم مبلغ ٤ بلايين دولار للصندوق العالمي المعني بمكافحة الإيدز والسل والملاريا. ونحن نعتز بهذا التعهد المؤسس للصندوق العالمي ولا نزال حتى اليوم أكبر المانحين لهذا الصندوق.

وبوضع خطة الرئيس للطوارئ لإغاثة المصابين بالإيدز في عام ٢٠٠٣، اتخذت الولايات المتحدة خطوة نوعية أخرى. فهذه الخطة لا تمثل المكون الأكبر في مبادرة الولايات المتحدة للصحة العالمية فحسب، بل هي أيضاً أكبر استجابة دولية يتخذها بلد في العالم على الإطلاق إزاء أي مرض بعينه. وبالتضافر مع جهود أخرى، فقد غيرت حياة ملايين الأشخاص الذين يتعايشون مع فيروس نقص المناعة البشرية في العالم النامي. ولكننا لا نستطيع أن نؤدي العمل وحدنا، ولا نقوم به بمفردنا. ولا بد أن تتقدم بلدان مانحة أخرى وأن تبذل المزيد. وعلى البلدان المتضررة أن تعبئ مواردها الذاتية لمكافحة هذه الآفة وكفالة العلاج لمواطنيها.

وفي هذا الصدد، أود أن أهنئ حكومة غابون بصورة خاصة على الأنباء السارة بشأن عزمها على زيادة التمويل لبرامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بنسبة ١٥٠ في المائة. وسيساعد هذا السخاء على إنقاذ الأرواح، كما سيساعد في نهاية المطاف على تعزيز السلام والأمن الدوليين.

ولا يمكننا أن نشعر بالرضا عن النفس. فالتزامنا بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية ليس حتمية أخلاقية فحسب، بل هو أيضاً استثمار لإنقاذ الأرواح يوطد الأمن ويعزز الرفاه. واليوم، علينا جميعاً أن نفي بالالتزامات التي قطعها المجلس قبل ١١ عاماً، لا باتخاذنا اليوم للقرار ١٩٨٣ (٢٠١١) فحسب، بل بمضاعفة جهودنا من أجل مكافحة جائحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عالمياً. إنه تحدٍ لا يمكن إلا أن نواجه جميعاً معاً.

**السيد موورايس كابرال** (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، وأهنئكم على عقد هذه المناقشة. وأشكر الأمين العام، والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على مشاركتهما في مناقشاتنا وعلى إحاطتيهما الإعلاميتين الشاملتين.

إن أثر وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على السلام والأمن الدوليين مسألة توليها البرتغال غاية الأهمية. وشأننا شأن الآخرين، نرى أنه من مسؤولية هذا المجلس أن يواجه بشكل متصاعد التحديات الجديدة التي تقوض أمن العالم وسلامه واستقراره، سواء تمثلت في الاتجار بالمخدرات أو البشر أو الأسلحة؛ أو في عواقب بعينها لتغير المناخ، من الأمن الغذائي إلى فقدان الأراضي والهجرة القسرية؛ أو المسائل المتعلقة بالتنمية، كما نوقشت تحت رئاسة البرازيل؛ أو الموضوع قيد المناقشة اليوم: الأوبئة المزمنة الواسعة الانتشار التي تمثل تحدياً للأمن الدولي.

وفي هذا السياق، أود أن أشير إلى السل، الذي كثيراً ما يرتبط بالإيدز ويقتل مئات الآلاف كل عام. وأغتنم هذه الفرصة كي أرحب ترحيباً حاراً بالرئيس خورخي سمبايو، المبعوث الخاص للأمين العام المعني بالقضاء على داء السل، الذي انضم إلينا اليوم. وأود أن أثني على برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وإدارة عمليات حفظ السلام على تقريرهما المرحلي المعنون ”على خط المواجهة“، ليس لأنه يعطينا صورة واضحة عن التقدم المحرز في تنفيذ القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠) فحسب، بل وللتوصيات التي يتضمنها، والتي توفر لنا خريطة طريق صوب استجابة أشمل لفيروس نقص المناعة البشرية والإيدز.

خلال العقود الثلاثة الماضية، فتك فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز بأكثر من ٢٥ مليون شخص وأصاب ٦٠ مليوناً على مستوى العالم. ولم يكن الفيروس والإيدز خطراً رئيسياً على حياة الإنسان وصحته فحسب، بل إن هذه الآفة تؤثر سلباً وعلى نحو خطير على البنيان الاقتصادي والاجتماعي في العديد من البلدان في مناطق مختلفة، مما يهدد استقرارها. وكان القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠) هو حجر الأساس حقاً في الاستجابة الدولية لتلك الجائحة، لأنه أقر بأثرها المدمر والفريد من نوعه على جميع قطاعات المجتمع ومستوياته، وبالتهديد الذي تمثله على استقرار وأمن العديد من البلدان، ما لم يُكبح جماحها. وفضلاً عن ذلك، ركز القرار على الأثر الضار المحتمل لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على صحة العاملين في حفظ السلام، بما في ذلك موظفي الدعم، ودعا إلى اتخاذ تدابير ملموسة وإلى التعاون الدولي بغية إعدادهم بشكل أفضل للإسهام في عمليات حفظ السلام.

وللأسف، ما زلنا نواجه اليوم أعداداً متزايدة من حالات العنف الجنسي في سياق الصراعات، في الوقت الذي يزداد فيه عدد الصراعات وتشتد حدتها. وعندما يقترن الصراع بآفة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، تصبح هذه الحالات متفجرة بشكل خاص. والواقع، إن هذين العنصرين إذا اجتمعا، يمكن أن يولدا آثاراً مدمرة لمناطق ودول برمتها، وأن يصيبا أهم العناصر الحيوية في المجتمع، وأعني الشباب، ولا سيما النساء والأطفال، خصوصاً عندما يستخدم الاغتصاب كسلاح للحرب والترهيب.

وكما نعرف، فإن فيروس نقص المناعة البشرية ينتشر على نطاق واسع بين النساء ضحايا العنف الجنسي. ولا يمكننا أن نغفل هذه الحقيقة وآثارها الدائمة عندما نتناول استراتيجيات بناء السلام في مجتمعات ما بعد الصراع. وعلاوة على ذلك، فإن الصراع عادة ما يؤدي إلى نزوح المدنيين، ولا سيما النساء والفتيات، مما يزيد من احتمال تعرضهن للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. وفي هذا الصدد، نرى أن ثمة حاجة إلى تنفيذ برامج متكاملة وفعالة لمواجهة العنف الجنسي وتوفير الوقاية من الفيروس وعلاج الإيدز في بيئات الصراع وما بعد الصراع.

والبرتغال تثني على التعاون بين إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز فيما يتعلق بالتوعية بشأن الفيروس والإيدز بين أفراد حفظ السلام، ونرى أن على الأمم المتحدة أن تضطلع بدور رائد في تحديد أعلى المعايير الطبية الممكنة لحماية كل من أفراد الأمم المتحدة والسكان المحليين من هذا الوباء. وفي هذا الصدد، نرحب بالتدابير التي اتخذتها إدارة عمليات حفظ السلام بهدف تحسين برامج التوعية لحفظة السلام وبناة السلام، ولا سيما وجود مستشارين وجهات اتصال في بعثات الأمم المتحدة بخصوص فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. ونعتقد أنه ينبغي أن تستكمل جهود الإدارة والبرنامج بالتأكد من أن المبادئ التوجيهية الطبية للعمليات تنفذ بالكامل.

ومن الأهمية بمكان أن تنسق البلدان بشكل متزايد برامج للتوعية قبل الانتشار وداخل البلد، كما أن من المهم توعية أفراد حفظ السلام وبناء السلام بالمخاطر الطبية في منطقة البعثة، وبقدرتهم على التعامل معها. وبالمثل، فإن اعتماد الاستراتيجية الشاملة للقضاء على الإيذاء الجنسي في إطار عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وبناء السلام كان خطوة رئيسية في الاتجاه الصحيح. ولا يساورني أي شك في أن وجود استجابة فعالة تجاه فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز من خلال منع العنف الجنسي في حالات الصراع وما بعد انتهاء الصراع سيسهم إلى حد كبير في زيادة قدرة بعثات الأمم المتحدة على تنفيذ مهامها لحماية المدنيين وتعزيز حقوق الإنسان.

(تكلم بالفرنسية)

يجتمع قادة العالم هنا في نيويورك خلال الأيام الثلاثة القادمة لتقييم التقدم المحرز منذ دورة الجمعية العامة الاستثنائية التاريخية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز المعقودة في عام ٢٠٠٠. وعلى الرغم من كل التطورات الإيجابية التي شهدناها في الحد من انتشار الفيروس عالمياً وتزايد إمكانية الوصول إلى العلاج، لا بد لنا أن نقر بأن ذلك التقدم لا يزال هشاً نوعاً ما. وعلى المجتمع الدولي أن يفكر ملياً في تجربتنا والدروس التي يمكننا، بل لا بد لنا، أن نستخلصها، وعلينا أن نعزز جهودنا لضمان تعميم الوقاية والعلاج بحلول عام ٢٠١٥. وهذا سيتطلب التزاماً سياسياً قوياً، فذلك هو سبيلنا للحفاظ على الاستجابة الدولية إزاء فيروس نقص المناعة البشرية كأولوية، وسبيلنا الوحيد لتحقيق رؤية الأمين العام لعالم خالٍ من أي إصابات جديدة بالفيروس، وخال من التمييز ومن وفيات الإيدز.

**السير مارك ليال غرانت** (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أهنئكم، سيدي الرئيس، والوفد الغابوني على طرح هذه المسألة على مجلس الأمن اليوم. وأرحب أيضاً بحضور رئيس نيجيريا ونائب رئيس جنوب أفريقيا ووزير خارجية فرنسا. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام وميشيل سيديبه على إحاطتيهما الإعلاميتين الزاخرتين بالمعلومات.

ونرحب ترحيبا حارا باعتماد القرار ١٩٨٣ (٢٠١١) بالإجماع. ويبعث هذا القرار ومناقشة اليوم رسالة قوية مفادها أن وباء فيروس نقص المناعة البشرية لا يزال له آثار خطيرة على السلم والأمن الدوليين. وما برح اتخاذ الإجراءات بشأن فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) يحتل أولوية رئيسية لدى المملكة المتحدة. ونتطلع إلى الاتفاق على بيان قوي للالتزام في الاجتماع الرفيع المستوى الذي ستعقده الجمعية العامة هذا الأسبوع.

وترحب المملكة المتحدة بالإجراءات المتضافرة المتخذة على نطاق منظومة الأمم المتحدة لمكافحة وباء فيروس نقص المناعة البشرية. ونحن ملتزمون برؤية عالم ينعم بالانعدام التام للإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية، وانعدام التمييز، وانعدام الوفيات المرتبطة بالإيدز. ودعما لجهودنا الجماعية لتحقيق الغايات الواردة في الأهداف الإنمائية للألفية، ترحب المملكة المتحدة أيما ترحيب بالقيادة والتوجيه اللذين أظهرهما برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بما في ذلك في إطار نتائج برنامجه للفترة ٢٠٠٩-٢٠١١.

وفي الماضي، كان مجلس الأمن يركز على التقليل من احتمالات انتقال الفيروس من قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة إلى السكان المحليين. ودعونا إلى التركيز بدرجة أكبر على تنفيذ برامج التوعية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز داخل الجيوش الوطنية. وشاهدنا في العقد الماضي كيف قامت الدول الأعضاء المساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة ببذل الجهود المتضافرة لتوفير ما يكفي من الوقاية والعلاج والرعاية والدعم لموظفيها. وينبغي أن نفخر بهذه التحسينات الكبيرة.

لكن ينبغي أن يساورنا القلق إزاء العدد الكبير من الوفيات والعائدين إلى أوطانهم بسبب الأمراض المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في صفوف حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة العاملين في الخارج. ومن المرجح اليوم أن يموت حفظة السلام التابعون للأمم المتحدة من الأمراض وليس من الأنشطة التي يقومون بها لتنفيذ ولاياتهم. ونحن مدينون لهؤلاء الرجال والنساء الذين يعرضون حياتهم للخطر في سبيل تحقيق السلام الدولي، لكي نفهم السبب في أن يكون الأمر كذلك، ونفعل شيئا حياله.

إن التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في صفوف العاملين في مجال حفظ السلام مسألة أساسية. غير أن كلا من حفظة السلام والمجتمعات التي يحمونها عرضة للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وبما أن فهمنا لوباء الإيدز قد تطور، فإننا شاهدنا معا إدخال تحسينات كبيرة على الأساليب التي نستعملها للتصدي له. وفي ضباب الحرب نفسها كنا نخشى أن يكون لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز الذي لا رادع له آثار مدمرة على السلام والأمن. وندرك الآن أن خطر الإصابة يمكن أن يكون أكبر في المجتمعات الخارجة من الصراع العنيف.

وعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وبعناصرها من القوات العسكرية وأفراد الشرطة والمدنيين، تستطيع العمل مع المجتمعات الضعيفة التي قد تضررت من الصراع

لكفالة ألا يتمكّن الوباء منها. ونعتقد أنه ينبغي أن ننظر إلى حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة باعتبارهم عناصر إيجابية لتغيير جهودنا لمكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في مجتمعات ما بعد الصراع.

ونحن نشجع عمليات حفظ السلام على إدراج التوعية بشأن الإيدز في ولاياتها. وهذه الأنشطة لا يمكن أن تشمل التوعية في مجال تدريب المقاتلين المسرحين، أو البرامج التثقيفية بشأن الإيدز المقترنة بمبادرات مكافحة العنف الجنسي أو القائم على أساس نوع الجنس. وترحب المملكة المتحدة بالتواصل مع المجتمعات المحلية الذي شاهدناه بالفعل في عدد من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ويمكن أن تحدث عمليات حفظ السلام تغييرا حقيقيا على أرض الواقع.

لقد ناقشنا، في الأشهر الأخيرة، في هذه القاعة، سبل مكافحة أعمال العنف الجنسي المقلقة المستخدمة كسلاح ضد المجتمعات الضعيفة. وسمعنا الآن كيف أن الاستغلال الجنسي والاعتداء الجنسي قادران على الاعتداء على أهم تلك الأجزاء من المجتمع بالنسبة للسلام والاستقرار في الأجل الطويل. وخطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية والعبء الذي يمكن أن يضعه المرض على نسيج المجتمعات المحلية يشكل ذعرا إضافيا يلزم حماية هذه المجتمعات منه.

لقد ناقشنا بإسهاب ما إذا كان انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين. وترى المملكة المتحدة أن من واجبنا تجاه هذه المجتمعات أن نقوم، من حين إلى آخر، بالنظر في ما إذا كان مجلس الأمن يقدم مساهمة تكميلية في جهودنا الشاملة لمكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). ولهذا السبب، نشكركم، سيدي الرئيس، على استرعاء انتباه المجلس اليوم إلى هذه المسألة الهامة.

**السيد تشوركين** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا ممتنون لكم، سيدي، على اتخاذكم المبادرة بعقد جلسة مجلس الأمن اليوم. لقد جاءت في الوقت المناسب، عشية الاجتماع الرفيع المستوى الذي ستعقده الجمعية العامة، حيث ستعتمد الدول الأعضاء إعلانا سياسيا شاملا بشأن المجالات الرئيسية للتصدي العالمي للتحديات التي يشكلها فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

إن التغلب على هذا التهديد المعقد يتطلب عملا شاملا ومنسقا من قبل منظومة الأمم المتحدة. وتكتسب الإجراءات المتسقة والتوزيع المناسب للمهام فيما بين الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي أهمية خاصة، وفقا لصلاحياتها المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. ومن الأهمية بمكان أن تدرج إجراءات مجلس الأمن في هذا المجال في الجهود المبذولة على نطاق المنظومة كلها. وينبغي للمجلس أن يواصل التركيز على النظر في مسألة مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في إطار الصراع وحالات ما بعد الصراع، لا سيما أثناء عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. وهنا نشاهد القيمة الحقيقية المضافة لإسهامها في العمل الجماعي الذي تقوم به الأمم المتحدة.

إن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) ليس هو مصدر الصراع؛ غير أن الصراع يخلق الظروف التي تسهم في انتشار الوباء وتعقد أيضا الجهود المبذولة للحد منه. ويلزم أن تحصل البلدان المتضررة على الدعم المناسب والموجه من الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نرحب بالتنسيق والتعاون بين إدارة عمليات حفظ السلام

وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب. ومن ناحية عامة، نتفق مع نهجهما وتقييماتهما لمجالات العمل ذات الأولوية.

لقد تحقق بعض التقدم منذ أن اعتمد مجلس الأمن القرار التاريخي ١٣٠٨ (٢٠٠٠). وفي الوقت نفسه، يتطلب العبء المتواصل لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب في البلدان التي تجري فيها عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام جهودا متواصلة للتصدي للتحديات التي يشكلها هذا الوباء. وتكتسي أهمية خاصة المساعدة التي يمكن أن يقدمها حفظة السلام للجهود التي تبذلها الهيئات الدولية المتخصصة لمنع انتشار الإيدز بين السكان المدنيين، والتغلب على الشعور بالاغتراب الاجتماعي والتمييز بسبب الإيدز وإيجاد وبناء القدرات الوطنية ذات الصلة بالتعاون مع الهيئات الوطنية والحكومية والسكان. وعلينا أن نواصل النظر في سبل كفالة استمرار التدابير التي بدأت في إطار عمليات حفظ السلام أثناء عمليات حفظ السلام الطويلة الأجل.

ونحبذ بذل المزيد من الجهود للحد من خطر إصابة القوات العسكرية والموظفين المدنيين في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وتستحق الدراسة فكرة استحداث وظائف للمستشارين والمنسقين في مجال الإيدز في عمليات حفظ السلام. ومن الهام أيضا العمل مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد من الشرطة لإعداد الموظفين بصورة مناسبة قبل نشر البعثات وتحسين سياسات وبرامج الوقاية الوطنية ذات الصلة التي تستهدف الموظفين الرسميين.

ويجب أن ندرك أن النساء والأطفال ما زالوا يشكلون إحدى أكثر الفئات عرضة للخطر في إطار فيروس نقص المناعة البشرية، لا سيما في حالات الصراع وما بعد الصراع. فهم كثيرا ما يكونون إما مقاتلين أو ضحايا الاستغلال الجنسي من قبل أطراف الصراع. ويؤثر الوباء أيضا بشكل سلبي على إمكانيات النساء للمشاركة في منع نشوب الصراعات وتسويتها. ولقد أرست مجموعة كبيرة من قرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن أساساً قوياً للعمل في هذا المجال.

لا بد أن تتخذ الأمانة العامة للأمم المتحدة الخطوات المناسبة لوضع النهج وتنفيذ التدابير من أجل أن تتمكن قوات حفظ السلام التابعة لأمم المتحدة من الاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وفضلا عن ذلك، لا بد أن تقوم قيادة بعثات الأمم المتحدة بإجراءات عملية على الصعيد القطري في التنسيق مع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها ووكالاتها المتخصصة، بما في ذلك منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا أن مهمة التغلب على وباء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في العالم، تحظى بأولوية لدى روسيا. ويشارك بلدنا بنشاط في الجهود الدولية في هذا المجال، بما في ذلك كمانح للصندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسل والملاريا. لقد ساهمنا بمبلغ ٣١٧ مليون دولار للصندوق. ونرى أن الدور الخاص الذي تضطلع به الأمم المتحدة هو حشد الاستجابة المشتركة لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وتنسيقها وتنفيذها. ومرة أخرى، نود أن نؤكد على أهمية أن تقوم جميع أجزاء المنظمة بتنسيق الإجراءات في هذا المجال.

**السيد هارديب سينغ بوري** (الهند) (تكلم بالإنكليزية): يشرفنا كثيرا، سيدي الرئيس، ترؤسكم المجلس

في هذه المناقشة. واسمحوا لي من فضلكم أن أنضم إلى الوفود الأخرى في الترحيب بكم في نيويورك.

كما نود أن نعرب عن تقديرنا لوفدكم على جهوده في تنظيم هذه المناقشة وأثناء التفاوض على القرار ١٩٨٣ (٢٠١١). وشكري موصول أيضا إلى الأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، السيد ميشيل سيدبيه، على بيانيهما.

فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الفيروس/الإيدز) بلية من بلايا عصرنا. لقد تسبب هذا الوباء في تعاسة لا توصف عصفت بحيوات ملايين الناس في كل أرجاء المعمورة، وإن كان الأذى الذي لحق من الفيروس والإيدز ببعض المناطق من العالم أشد فيه من المناطق الأخرى. ومن دواعي السرور أن جهود المجتمع الدولي والحكومات الوطنية، بعد مرور ثلاثين سنة منذ أن أصبح فيروس نقص المناعة البشرية معروفا، قد بدأت تثمر عن تحركات ايجابية فيما يتصل بقدرتنا على معالجة الفيروس والإيدز.

وأشد ما تمس إليه الحاجة في هذه الساعة هي مواصلة هذه الجهود بوتيرة أسرع وكفالة أن يشحذ المجتمع الدولي همته فيدعم الجهود الوطنية. إن الافتقار إلى الالتزام الحازم بتوفير الموارد المالية حتى تتمكن البلدان النامية من تنشيط نظمها للوقاية والعلاج، بما في ذلك عن طريق بناء القدرات، وارتفاع تكاليف الأدوية - التي تفاقمت بسبب الحواجز التجارية وقيود حقوق الملكية الفكرية بالنسبة إلى الأدوية الخالية من العلامات التجارية المسجلة - يستدعيان الاهتمام الجاد والفوري من المجتمع الدولي.

وبقدر ما يتعلق الأمر بنا، في الهند، فقد سعينا بكل ما أوتينا من عزيمة إلى مكافحة ومعالجة انتشار الفيروس والإيدز بأن وضعنا في صميم جهودنا برنامجا وطنيا ضخما لمكافحة الإيدز. وبرنامج التدخل الهادف هذا يتعزز ببرامج أخرى لنشر الوعي والتعليم على نطاق أوسع. وبالإضافة إلى ذلك، قدم انخراط المجتمعات المحلية والمجتمع المدني في جميع مراحل رسم وتنفيذ السياسة العامة الزخم الضروري لنجاحنا.

وتبين آخر الأرقام الإحصائية انخفاضا إجماليا في معدلات انتشار الفيروس ومعدلات الإصابات الجديدة به بين البالغين في الهند. فانتشار الفيروس بين البالغين انخفض من ٠,٤١ في المائة في عام ٢٠٠٠ إلى ٠,٣١ في المائة في عام ٢٠٠٩. وبالإضافة إلى ذلك، انخفضت تقديرات الإصابات السنوية الجديدة بالفيروس بأكثر من ٥٠ في المائة في العقد الأخير، من ٢٧٠ ٠٠٠ إلى ١٢٠ ٠٠٠ إصابة في عام ٢٠٠٩. بيد أن عبء المرض علينا بالأرقام المطلقة ما زال ثقيلا، بوجود ٢,٢٧ مليون فرد مصاب، ويقدر أن ما يقرب من ١٧٢ ٠٠٠ شخص قد ماتوا بالإيدز والأمراض المرتبطة به في الهند.

مساهمة الهند في المعركة العالمية ضد الفيروس والإيدز امتدت كثيرا فيما وراء حدودنا الوطنية. وما فتئت شركاتنا العاملة في الصناعة الصيدلانية، التي كثيرا ما تسمى صيدلية العالم، تقف في الصفوف الأمامية من المعركة لكفالة الإمدادات من علاجات الفيروس والإيدز بالأدوية المضادة للفيروسات الرجعية التي تكون مأمونة وفعالة وزهيدة الثمن وجيدة النوعية وغير مقيدة بعلامات تجارية مسجلة وكذلك لكفالة أن تحصل عليها البلدان النامية التي تمس الحاجة فيها إلى تلك الأدوية.

التحدي الهائل الذي يفرضه انتشار الفيروس/الإيدز ترك آثارا متنوعة على جميع شرائح المجتمع في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والأخلاقية. فقد أضعف

قدرة الناس المتضررين والمجتمعات على السعي إلى تحقيق التقدم في تحسين رفاههم.

ولما كانت أعلى معدلات انتشار وباء الفيروس والإيدز وأثقل الأعباء المترتبة عليه موجودة في مجتمعات ليست متورطة في الصراع، فإن الفيروس والإيدز لم يعملا على تهيئة ظروف انعدام الاستقرار وانعدام الأمن، دون المساس بالمخاوف المعرب عنها في القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠).

ولكننا يجب أن نعترف بإمكانية استفحال الوباء في حالات الصراع المسلح وحالات ما بعد الصراع، التي تقترن أيضا بالافتقار إلى المعلومات والبيانات التي يمكن التعويل عليها حول جسامة الفيروس والإيدز. ومما يتسم بأهمية حاسمة أن تستند استجابة الأمم المتحدة في الميدان في تلك الحالات إلى إدراك لتلك الحقيقة. وينبغي لقادة بعثات الأمم المتحدة، سواء المدنيين أو العسكريين، أن يكونوا واعين بتحدي الصحة العامة العالمي المهم هذا.

ونرحب بإدراج أنشطة نشر الوعي بالفيروس ضمن الأنشطة الإلزامية لحفظة السلام ومشاريع التواصل التي تنفذ في المجتمعات الضعيفة. وإن أفراد قوات حفظ السلام يمكن أن يكونوا عناصر تغيير فعالة في تلك البعثات. ونؤيد بقوة أيضا تطبيق تدابير الوقاية من الفيروس والإيدز كجزء من خطط إعداد قوات حفظ السلام ورفع درجة الانضباط لديها. فأفراد قوات بعثات الأمم المتحدة المزودون بالمعلومات الكافية في الميدان يمكن أن يساهموا إسهاما كبيرا في نجاح المهام الإضافية التي يكلفون بها.

وفي ذلك السياق أود أن أتطرق إلى الممارسة المشينة التي لا يمكن تحملها، والمتمثلة في العنف الجنسي في حالات الصراع المسلح – ممارسة يمكن أن تقود إلى انتشار الفيروس والإيدز. وإننا نؤيد تأييدا قويا الدفع بأنشطة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام باتجاه الاعتراف بمحنة النساء والأطفال في مناطق الصراع وباتجاه العمل السباق لمنع ارتكاب أعمال العنف ضدهم.

ستعقد الجمعية العامة غدا اجتماعا رفيع المستوى مكرسا للفيروس والإيدز بحضور عدد كبير من رؤساء الدول والحكومات والوزراء. ويجب علينا ألا نقبل بأن يظل تصور العالم الخالي من الفيروس والإيدز حلما بعيد المنال. ويحدونا الأمل أن يدلل الإعلان الجديد، الذي ستعتمده الجمعية العامة يوم الجمعة، على الالتزام القوي للمجتمع الدولي بمواجهة هذا التحدي العالمي بحزم وعزم.

**السيد لي باودونغ** (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر غابون على مبادرتها بتنظيم اجتماع اليوم، وأن أرحب برئيس الجمهورية بونغو أوندمبا، الذي حضر لترؤس الاجتماع. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام بان كي – مون والمدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، السيد ميشيل سيدبيه، على بيانيهما.

فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الفيروس/الإيدز) يشكل تهديدا خطيرا للحياة البشرية. وفي السنوات الماضية أُحرز تقدم كبير في الوقاية من وباء الفيروس/الإيدز وعلاجه بفضل الجهود المشتركة للمجتمع الدولي. ولكن ما زال أكثر من ٦٠ مليون فرد في جميع أنحاء العالم يعيشون مع الفيروس/الإيدز. والحالة تتسم بالخطورة على وجه خاص في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفي بعض البلدان في حالات الصراع أو حالات ما بعد الصراع يندرج الافتقار إلى المرافق الطبية وتشرد السكان بأعداد هائلة ضمن العوامل المرجح أن تزيد من استفحال انتشار وباء الفيروس/الإيدز، الذي يضر بدوره بالتنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي للبلدان المعنية.

أود أن أدلي بأربع نقاط.

أولا، من الأهمية بمكان تعزيز التعاون الدولي وتنفيذ الإعلانات ذات الصلة والقرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة ومجلس الأمن تنفيذا مخلصا. وكانت الجمعية العامة قد عقدت في عام ٢٠٠١ دورة استثنائية مكرسة لوباء الفيروس/الإيدز واعتمدت إعلان الالتزام (القرار دإ-٢/٢٦). ويوم غد ستعقد الجمعية العامة مرة أخرى اجتماعا رفيع المستوى مكرسا لمكافحة وباء الفيروس/الإيدز وستعتمد مجموعة من الوثائق النهائية. أما في هذا المجلس، فقد أدت المناقشات التي أجريت بشأن وباء الفيروس/الإيدز منذ عام ٢٠٠٠ إلى رفع درجة الاهتمام بالمسألة في جدول الأعمال الدولي. والآن يتعين على المجتمع الدولي أن يترجم الالتزامات التي قطعها على نفسه إلى إجراءات ملموسة وأن يبذل جهودا أعظم في الحرب ضد وباء الفيروس/الإيدز.

ثانيا، يتعين على البلدان المتقدمة النمو أن تفي بالتزاماتها فعلا وأن تقدم المساعدة المالية والتقنية الضرورية للبلدان النامية. إن تكاليف الأدوية والعلاج والرعاية الصحية المقترنة بوباء الفيروس/الإيدز تكاليف باهظة، وإن البلدان النامية تواجه مصاعب شديدة في مواجهتها لوباء الفيروس/الإيدز من حيث التمويل والتكنولوجيا. وينبغي لجميع البلدان المتقدمة النمو أن تمد يد المساعدة لها. ويجب على المنظمات والصناديق الدولية، بما فيها الأمم المتحدة، أن تعزز تعاونها في مساعدة البلدان النامية، لا سيما البلدان الواقعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، في حربها ضد وباء الفيروس/الإيدز.

ثالثا، مما يتسم بالأهمية إيلاء اهتمام خاص لمسألة مرض الإيدز في البلدان في حالات الصراع أو حالات ما بعد الصراع. وينبغي لمجلس الأمن ولجنة بناء السلام أن يوليا اهتماما كافيا لاحتياجات البلدان المدرجة في جدولي أعمالهما عند التعامل مع وباء الفيروس/الإيدز. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن تؤخذ عواقب وباء الفيروس/الإيدز في الاعتبار التام عند رسم الخطط اللازمة للتعمير فيما بعد الصراع وإصلاح القطاع الأمني وإدماج المقاتلين السابقين.

وأخيرا، من المهم تعزيز استجابة الأمم المتحدة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ضمن عملياتها لحفظ السلام. وترحب الصين بالمبادرات التي اتخذتها إدارة عمليات حفظ السلام، بناءً على دعوة المجلس إلى ذلك في قراراته، من أجل تعزيز الوعي بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين حفظة السلام وتعديل مدونة قواعد السلوك لحفظة السلام. ونتمنى أيضا أن نشهد تواصل التعاون والتنسيق بين إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

**السيدة فيوتي** (البرازيل) (تكلمت بالفرنسية): ترحب البرازيل بمبادرتكم، سيدي الرئيس، بعقد هذه المناقشة المهمة. كما نرحب بحضور رئيس نيجيريا، ونائب رئيس جنوب أفريقيا، ووزير خارجية فرنسا. وأود أن أشكر الأمين العام على بيانه، وأهنئ السيد ميشيل سيديبيه على العمل الممتاز الذي قام به على رأس برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

(تكلمت بالإنكليزية)

لقد ظل الكفاح ضد وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أولوية بالنسبة للبرازيل على الصعيدين المحلي والدولي. وندرك جميعا بوضوح الخطر الذي يشكله الوباء، وقد كرسنا اهتمامنا السياسي ومواردنا لمكافحته ودعم المصابين به.

على الصعيد الداخلي، لنظام الصحة العامة لدينا سياسات رائدة لعلاج فيروس/مرض الإيدز تغطي أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ شخص مصاب بالفيروس، وذلك بوسائل من بينها توفير العلاج المضاد للفيروس مجانا. ونتيجة لذلك،

استقر معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في البرازيل، وبدأ الآن في الانخفاض.

أما على الصعيد الدولي، فقد ساعدنا في قيادة الحملة المؤيدة لحصول الجميع على الأدوية بأسعار معقولة. وظللنا ننادي بثبات في الجمعية العامة، وفي المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة التجارة العالمية، والهيئات الأخرى ذات الصلة، إلى استجابة دولية قوية ومتماسكة للتحدي الذي يمثله فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ونسعى إلى تقاسم خبرتنا في التعامل مع الفيروس مع البلدان النامية الأخرى من خلال التعاون التقني. وما إقامة مصنع لإنتاج العقاقير المضادة للفيروسات العكوسة في موزامبيق وتوفير التدريب في التعامل مع فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعدد من الدول إلا مثالان لهذا التعاون.

وفي ضوء ذلك، نقدر قرار غابون طرح مسألة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مرة أخرى في مناقشات مجلس الأمن.

وسيكون الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة، الذي سيبدأ غدا، فرصة فريدة للأمم المتحدة لإصدار بيان سياسي قوي وتصعيد الكفاح ضد الوباء.

وترى البرازيل أن مناقشة اليوم تتيح الفرصة للمجلس ليظهر دعمه لاجتماع الجمعية العامة وليؤكد استعداده للاضطلاع بدوره من خلال التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في سياق السلم والأمن الدوليين. وينبغي للمجلس، عند تعامله مع هذه المسألة، أن يركز على تأثير فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الجوانب المتصلة بجدول أعماله، مثل حالات الصراع وما بعد الصراع، وعمليات حفظ السلام، والعنف الجنسي في حالات النزاع.

على مدى العقد الماضي، تطور إلى حد كبير فهمُنا لتأثير فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الأمن والصراع. ولحسن الطالع، لم تتحقق بعض التوقعات الأشد وخامة في الماضي، مثل انهيار دول بأكملها نتيجة لهذا الوباء. ومع ذلك، شهدنا العديد من الطرق الخفية التي يستطيع بها الفيروس أن يضخِّم الصراع ويفاقم المعاناة.

وباعتبار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مسألة متشعبة لها بُعدٌ مهم يتعلق بحقوق الإنسان، فإنه يمثل مشكلة معقدة تتطلب حلولا معقدة. يجب أن نعالج الكيفية التي يعوق بها فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز إحلال السلام المستدام ويؤثر على بناء السلام. يجب أن نعثر على طرق مبتكرة لتتمكن بعثات حفظ السلام من دعم السلطات المحلية في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتقديم المساعدة في مجال الوقاية وتوفير العلاج والرعاية والدعم للمصابين بالفيروس. ويمكن لعناصر حقوق الإنسان في بعثات حفظ السلام أن تضطلع بدور مهم في ذلك الصدد.

كما ترتبط مسألة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ارتباطا وثيقا بنظر المجلس في مسألة المرأة في حالات الصراع وما بعد انتهاء الصراع. وعلى وجه الخصوص، فإن التقاطع بين فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والعنف الجنسي المرتبط بالصراع أمر حقيقي ومثير للقلق. ونأسف للضرر البالغ الذي يلحق بضحايا العنف الجنسي الذين يجدون أنفسهم مصابين بالفيروس نتيجة لهذه الهجمات، ونؤكد على ضرورة أن يعمل المجلس من أجل توفير المساعدة للضحايا.

ويسرنا أن القرار الذي اتخذناه اليوم يتناول جميع تلك المسائل، ويضع الأساس لمزيد من التحليل المنهجي لأثر الوباء على حالات الصراع.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أن مناقشة اليوم تشكل جزءا من نقاش أكبر حول كيفية تأثير العوامل الاجتماعية والاقتصادية على ديناميات الصراع. وتتسم هذه المسألة بأهمية خاصة بالنسبة للبرازيل، وسوف نطرحها أثناء رئاستنا للمجلس في شباط/فبراير. وسنظل مقتنعين بأن إحلال السلام المستدام بعد الصراع يتطلب نهجا واسع النطاق ينظر فيما وراء الأمن ويأخذ في الاعتبار حاجة الشعوب إلى التمتع الكامل بالتنمية وحقوق الإنسان. والنقاش حول فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في حالات الصراع يقربنا أكثر من هذا الهدف.

**السيد باربالیتش** (البوسنة والهرسك) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشيد، سيدي الرئيس، بدعوتكم إلى عقد هذه الجلسة. ونرحب بحضور رئيس نيجيريا، ونائب رئيس جنوب أفريقيا، ووزير خارجية فرنسا. ونعرب عن تقديرنا أيضا للأمين العام بان كي - مون والسيد ميشيل سيديبيه، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، على ملاحظاتهم الثاقبة.

بعد مرور أحد عشر عاما على اتخاذ مجلس الأمن قراره التاريخي ١٣٠٨ (٢٠٠٠)، وبعد إقرار الجمعية العامة لإعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز لعام ٢٠٠١ والإعلان السياسي لعام ٢٠٠٦ بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تتيح لنا هذه المناقشة الفرصة لاستكمال النهج المفاهيمي لهذه المسألة ولتقييم التقدم المحرز.

تؤثر الأحوال الأمنية بالتأكيد على انتشار فيروس نقص المناعة البشرية، الذي يؤثر بدوره تأثير سلبياً على جميع قطاعات المجتمع ومستوياته. فهو يزعزع الاقتصاد ويسهم في عدم استقرار المجتمعات. ومن شأن وباء فيروس نقص المناعة البشرية، الذي يتفاقم من جراء ظروف العنف وعدم الاستقرار، أن يزيد من خطر التعرض للمرض نتيجة للتحركات الجماعية للناس، وتفشي حالة انعدام اليقين، وتدني إمكانية الحصول على الرعاية الطبية، والعنف الجنسي المتصل بالصراع الذي يرتكبه أفراد ينتمون إلى الجماعات المسلحة. ومن الأرجح أن يصبح السكان الفارون من مناطق النزاع، والأشخاص المشردون أو اللاجئون في المخيمات أكثر عرضة للخطر.

ويمكن لعمليات حفظ السلام والعاملين بها، باعتبارهم أداة لا غنى للأمم المتحدة عنها، أن يضطلعوا بدور مهم في زيادة الوعي بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتوفير وسائل الوقاية في حالات ما بعد انتهاء الصراع، وذلك لأن حفظة السلام لا يعملون بمعزل عن المجتمعات المحلية.

ونشيد بالجهود التي يبذلها برنامج الأمم المتحدة المشترك وإدارة عمليات حفظ السلام فيما يتعلق بتثقيف حفظة السلام وتدريبهم. ثمة حاجة لزيادة تعزيز عملية التماس المشورة والفحوص بصورة طوعية في البعثات التي تأذن بها الأمم المتحدة. إن تدريب حفظة السلام في مجال التوعية الجنسانية وحماية الأطفال والقدرة على التعرف على العنف الجنسي والاستغلال والتصدي لذلك لا يؤثر فحسب على سلوكهم، بل يحقق قيمة مضافة للدور الإيجابي لحفظة السلام بوصفهم من عوامل التغيير.

وينبغي تشجيع الدول الأعضاء على إضفاء الطابع المؤسسي على عملية الاختبار الطوعي والسري لجميع الأفراد العسكريين والموظفين المرسلين إلى بعثات حفظ السلام وتطوير وسائل لتعقب السياسات الوطنية. ونظرا لحساسية هذه المسألة، تُخضع البوسنة والهرسك جميع أفراد الشرطة والقوات المسلحة الذين تشارك بهم في عمليات حفظ السلام لفحص فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ولتدريبٍ في

فترة ما قبل الانتشار في مجال التوعية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

ويجب التأكيد على أن فيروس نقص المناعة البشرية يمكن أن يؤثر سلبا في بعض الحالات على تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة في جهود بناء السلام. وقد أكد مجلس الأمن على قدر أكبر من الحماية للنساء والفتيات باتخاذه القرارات ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، و ١٨٨٨ (٢٠٠٩)، و ١٨٨٩ (٢٠٠٩) و ١٩٦٠ (٢٠١٠).

ونشير إلى أن على برنامج الأمم المتحدة المشترك، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وإدارة عمليات حفظ السلام والأطراف الفاعلة الأخرى ذات الصلة أن تعمل بشكل وثيق مع المجتمعات المحلية، مستهدفةً الفئات الضعيفة من الناس. وهي يمكن أن تكون أيضا جزءا من الأنشطة الأوسع نطاقا لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن في جهود حفظ السلام. ومعالجة مبادرات التصدي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في سياق حفظ السلام يجب أن تكون جهدا مشتركا بين الدول الأعضاء والبلدان المساهمة بقوات عسكرية ووحدات شرطية ووكالات الأمم المتحدة والبلدان المضيفة. ومكافحة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية تتطلب الجمع بين الالتزام والتعاون والإبداع والموارد.

وتصدي الدول الأعضاء بفعالية لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يستلزم وجود استراتيجيات وأهداف وطنية واضحة وقابلة للتحقيق. ولهذا السبب، وعلى الرغم من أن البوسنة والهرسك هي من بين مجموعة البلدان التي ينتشر فيها الفيروس/الإيدز انتشارا محدودا، فقد وضعت استراتيجية للوقاية من الفيروس/الإيدز ومكافحته من أجل ضمان تصدينا بشكل استراتيجي لمشكلة الفيروس/الإيدز المتفاقمة في العالم. والتخطيط لمرحلة ما بعد انتهاء الصراع يتعين أن يشمل برامج مكافحة الفيروس وأن يعالج الفجوات المحددة في القدرات المدنية.

والتكامل والتعاون بين جميع هيئات الأمم المتحدة ووكالاتها ضروري. ومن الضروري زيادة تنسيق إجراءات دولية، مثل التصدي للعنف الجنسي المرتبط بالصراع أو الجهود الوطنية للتصدي لمشكلة الفيروس والإيدز، وتكثيفها. واستجابة مختلف الجهات الفاعلة داخل منظومة الأمم المتحدة تستتبع البحث عن حلول مثلى من أجل تحقيق نتائج ملموسة وذات مغزى. ويتعين على مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والهيئات الأخرى، مثل صندوق الأمم المتحدة للسكان أو منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أو منظمة الصحة العالمية، مواءمة أنشطتها في هذه المهمة المعقدة.

وأخيرا، أود أن أؤكد على أن الفيروس/الإيدز، وهو مرض لا يعرف الحدود أو النوع الجنساني أو العنصر أو حتى فارق السن، قد أصبح مصدرا للقلق العالمي. من ناحية أخرى، فإن السلام العالمي لا يعتمد على تأمين الحدود فحسب، ولكن أيضا على حماية الناس من التهديدات والمخاطر لأمنهم. والمجلس ملتزم دون شك، من خلال عمله، بالسعي إلى إيجاد حلول والتصدي للتحديات التي قد تنشأ. والقرار ١٩٨٣ (٢٠١١) هو تعبير واضح عن إرادتنا الجماعية والجهود المتواصلة لتعزيز المسؤولية عن صون السلم والأمن الدوليين.

**السيد أوسوريو** (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشارك زملائي، سيدي الرئيس، في الإعراب عن التقدير لحضوركم هنا لترؤس مجلس الأمن وقيادة هذه المناقشة بشأن الوباء الأكثر مأساوية في تاريخ البشرية. كما أود أن أعبر عن تحياتي واحترامي لرئيس نيجيريا ونائب رئيس جنوب أفريقيا ووزير خارجية فرنسا، الموجودين معنا هنا اليوم.

وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل والوافي (A/65/797) وأشكر السيد ميشال سيديبيه، وفريقه أيضا، على التزامه وتفانيه على رأس برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

والأرقام المتعلقة بالآثار المدمرة للإيدز تثير الجزع: وتسجيل ٣٠ مليون حالة وفاة ووجود ٣٤ مليون مصاب بالفيروس في جميع أنحاء العالم أمر مخيف. غير أنه مما يثلج صدورنا اليوم أن نسمع أن استراتيجيات الوقاية تؤتي ثمارها وأنه بين عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٩، انخفض المعدل العالمي لحالات العدوى الجديدة بالفيروس بما يقرب من ٢٥ في المائة.

ومع ذلك فإن تخفيض الاستثمارات الدولية في وقت تحقق فيه جهود مكافحة الإيدز نتائج مسألة تدعو إلى القلق. والنقص في الموارد الذي يتوقع برنامج الأمم المتحدة المشترك حدوثه في عام ٢٠١٥ يعرض للخطر تحقيق الهدف ٦ من الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما الغاية المتعلقة بخفض حالات العدوى الجديدة.

ونأمل أن يعبر الاتفاق المنتظر التوصل إليه في إطار الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة الذي سيبدأ غدا عن الحاجة الملحة إلى تأمين الموارد اللازمة للحفاظ على ذلك الاتجاه الإيجابي ولجعل هدف تعميم إتاحة الوقاية من الفيروس والعلاج منه ورعاية ودعم المصابين بحلول عام ٢٠١٥ حقيقة واقعة.

وإذا حدث خلاف ذلك فإنها ستكون انتكاسة للالتزامات التي قطعها رؤساء الدول والحكومات والواردة في الإعلان السياسي بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) لعام ٢٠٠٦ بضمان توفير أموال إضافية للبلدان للحصول على موارد مالية مستدامة ويمكن التنبؤ بها؛ ولضمان اتساق التمويل الدولي مع الخطط والاستراتيجية الوطنية المتعلقة بالفيروس والإيدز؛ ولزيادة الاستثمار في البحوث وتطوير عقاقير ومنتجات وتكنولوجيات جديدة آمنة وبأسعار معقولة.

وبلدي مقتنع بأن مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز تستفيد من إتباع نهج قائم على احترام حقوق الإنسان وصون الكرامة الإنسانية. ومن الضروري مضاعفة الجهود للقضاء على الوصم والتمييز اللذين لا يزال الأشخاص المصابون يعانون منهما واللذين يشكلان عقبة أمام السيطرة على الوباء. ومن الضروري أيضا تعزيز برامج التثقيف الجنسي التي ترتكز على احترام حقوق الإنسان وتشجيع ممارسة الحقوق الجنسية والإنجابية في ظل منظور جنساني واضح واحترام الفروق.

وينبغي أن يقترن ذلك النهج بتوفير ما يكفي من الخدمات الاجتماعية الجيدة والحسنة التوقيت. وبالنظر إلى أن المجتمعات الأفقر تكون أضعف، ينبغي عدم النظر إلى الاستراتيجيات الوقائية باعتبارها مجرد مشاريع لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز، ولكن أساسا باعتبارها مشاريع إنمائية لها تأثير دائم على الوباء. ومع ذلك، فإن الجهود الوطنية ليست كافية دون التعاون التقني والمالي من قبل المجتمع الدولي. والعمل المشترك بين الدول ووكالات التعاون الدولي ضروري للتغلب على فجوات الوصول التي لا تزال موجودة ولمخاطبة المجموعات السكانية الأضعف ولتنفيذ استراتيجيات وقائية شاملة ولضمان توفر إمدادات كافية للتشخيص والعلاج ولتعزيز الدراسات الوبائية.

والأمين العام يشير إلى حدوث انخفاض في عدد البلدان التي تسمح بإتباع قواعد مرنة في مجال معايير حقوق الملكية الفكرية وزيادة في الاتفاقات الثنائية والإقليمية التي يمكن أن تقوض قدرات البلدان على تطوير سبل الحصول

على الأدوية الأساسية. وفي هذا الصدد، ومع الأخذ في الاعتبار أن الاتفاق المتعلق بالجوانب ذات الصلة بالتجارة لحقوق الملكية الفكرية لا يمنع الدول الأعضاء من اتخاذ تدابير لحماية الصحة العامة، ينبغي للمجتمع الدولي أن يؤكد من جديد التزامه بتفسير وتنفيذ الاتفاق بطريقة تدعم الحق في حماية الصحة العامة، ولا سيما، لتعزيز إمكانية الحصول على الأدوية، بما في ذلك إنتاج أدوية جنيسة مضادة للفيروسات العكوسة وغيرها من الأدوية الأساسية لمكافحة الأمراض المرتبطة بالإيدز.

وكولومبيا تقر بأن حجم وباء فيروس نقص المناعة البشرية يتطلب إجراءات شاملة ومنسقة من قبل المجتمع الدولي وأن الإجراءات التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة للتصدي بصورة شاملة للوباء ينبغي مواصلة مناقشتها والموافقة عليها في إطار الجمعية العامة باعتبارها الهيئة العالمية للمنظمة. ومع ذلك وفي سياق مسؤوليات مجلس الأمن بموجب الميثاق، يمكن للمجلس القيام بدور هام في تعزيز وإدراج برامج الوقاية والعلاج والرعاية والدعم أثناء تنفيذ المهام الموكلة إلى عمليات حفظ السلام وفي ضمان استمرارية هذه الاستراتيجيات خلال عمليتي الانتقال وبناء السلام بعد انتهاء الصراع.

ونحن نقدر عقد هذه المناقشة الهامة باعتبارها فرصة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الولايات السابقة. كما نؤيد القرار ١٩٨٣ (٢٠١١)، باعتباره إشارة قوية على تجدد الإرادة السياسية لتحسين التصدي العالمي لوباء فيروس نقص المناعة البشرية وللحد من الضعف ولتعزيز التعاون لتحقيق هدف انعدام الإصابات الجديدة وانعدام التمييز وانعدام الوفيات المرتبطة بالإيدز.

**السيد بيرغر** (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد جلسة اليوم وعلى ترؤسها شخصيا. ونحن نقدر مبادرة غابون بتوجيه انتباه مجلس الأمن مرة أخرى إلى مسألة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والأمن الدولي. وألمانيا ترى أن القرار ١٩٨٣ (٢٠١١)، الذي اتخذ اليوم، يمثل خطوة هامة في معالجة هذه المسألة الهامة. وأود بصفة خاصة أن أشكر الأمين العام والسيد سيديبيه، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، على آرائهما المستنيرة.

بعد ١١ عاما من اتخاذ القرار الرائد ١٣٠٨ (٢٠٠٠)، ما زال الفيروس/الإيدز يشكل تهديدا للاستقرار الدولي. فهو يؤثر على مجتمعات بأكملها، وحتى على الأمن الإقليمي والدولي في بعض الأحيان. لا يزال خطر التعرض للمرض عاليا بصورة خاصة في حالات الصراع وما بعد الصراع، وكذلك أثناء العمليات الانتقالية. فمن ناحية، يدمر الوباء الهياكل والشبكات الاجتماعية، ويخلق بذلك المزيد من البؤس في المجتمعات المهزوزة أصلا ويزيد من إمكانية الاضطرابات الاجتماعية. ونتيجة لذلك، يمكن اعتبار فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) أحد أسباب الضعف السياسي وهشاشة الدولة وتأجيج الصراع.

ومن ناحية أخرى، يؤدي الصراع والتوترات إلى تفاقم مشكلة فيروس نقص المناعة البشرية ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) داخل المجتمعات. وثبت أنه من الصعب تقديم الدعم الدولي والثقافة الصحية والوصول إلى الوقاية والحصول على الدواء الكافي والمستشفيات والعلاج لمرضى الإيدز أو من المستحيل تقريبا في بعض حالات الصراع، ومن ثمّ يؤدي إلى انتشار المرض بصورة أسرع. ونتيجة لذلك، لا يتعرض السكان لخطر الصراع بشكل مباشر فحسب يل أيضا لانتشار الأمراض مثل الإيدز بشكل غير مباشر.

ويقدر برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) أن المرض أعلى بثلاثة إضعاف في صفوف القوات المسلحة والجماعات المسلحة منه في صفوف السكان بصورة عامة. وكما نعرف، غالبا ما تكون النساء والأطفال الضحايا الرئيسيين للصراع. والاغتصاب، الذي يستعمل في كثير من الأحيان كسلاح حرب، يضيف أيضا إلى انتشار الإيدز بين المدنيين. ويضيف الإيدز إلى الوصمة والتمييز الذين يواجههما ضحايا العنف الجنسي في كثير من الأحيان.

وفي العديد من الصراعات، يتم تجنيد الأطفال ويساء استخدامهم كجنود، ويستغلون جنسيا ويُعتدى عليهم. وهم في ظل هذه الظروف معرضون بصورة خاصة للإصابة بالمرض ومن ثمّ لا يتعرضون للصدمات فحسب بل غالبا ما يوصمون مدى الحياة. وألمانيا على اقتناع بأن الأطفال يستحقون حماية خاصة في الصراع المسلح ويجب، إذا لزم الأمر، تقديم الرعاية الصحية الخاصة المتصلة بمرض الإيدز. لقد أقمنا عددا من المشاريع لرعاية الأطفال والفتيات الجنود السابقين الذين تم استغلالهم جنسيا من قبل الجماعات المسلحة، بما في ذلك الطفلات الأمهات وذلك لتقديم المشورة والرعاية لهن فيما يتعلق بمرض الإيدز – في شرق الكونغو على سبيل المثال.

وفي المرحلة الانتقالية في أعقاب الصراع، يشكل انتقال فيروس نقص المناعة البشرية خطرا بصورة خاصة. وهناك تنقلات سكانية كبيرة بعد الصراع، عندما يجد الأشخاص المشردون ملاذا في المخيمات، ويعود اللاجئون إلى ديارهم ويتم تسريح المقاتلين. ويشكل الأشخاص المصابون بالفيروس خطرا كبيرا بنقل العدوى إلى أسرهم الموسعة ومجتمعاتهم. وتعتبر ألمانيا توفير الاختبار الطوعي وإسداء النصيحة وتوفير العقاقير المضادة للفيروسات الرجعية من الأمور الأساسية وذلك للحد من زيادة انتشار المرض.

وأثناء العمليات الانتقالية، وعندما تكون الهياكل الحكومية غير موجودة أو لا تعمل بعد، قد يكون من الصعب تطبيق البرامج الصحية أو وضع السياسات المناهضة للإيدز وتنفيذها. وقد تضطر الاستجابة الدولية الفعالة لتوفير وكفالة المساعدة المتعلقة بالإيدز إلى الاعتماد على إنشاء مراكز صحية محلية يمكن أن تقدم المساعدة إلى السكان بشكل مباشر. وتشارك ألمانيا بنشاط في مكافحة الإيدز على الصعيد المحلي وأنشأت مراكز صحية في العديد من المناطق الأفريقية، بما فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية.

لقد ركز القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠) بصورة خاصة على إمكانية أن يؤثر فيروس الإيدز على صحة حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة. وتشيد ألمانيا بإدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) للتقدم الذي أحرزاه في معالجة المرض بين حفظة السلام والموظفين الرسميين بوجه عام. ومع ذلك، من الواضح أن هناك الكثير الذي ينبغي عمله للحد من عدد الوفيات المتصلة بالإيدز في صفوف حفظة السلام. ولا بد من أن يكون هناك تركيز متواصل على تعزيز الوقاية الوطنية وإسداء المشورة والبرامج العلاجية. ونود أيضا أن نشجع الدول الأعضاء على وضع المزيد من الاستراتيجيات المحددة للموظفين المشاركين في عمليات حفظ السلام، بما في ذلك زيادة الوعي وخدمات الاستشارة الطوعية والفحص السري.

وفي الختام، أود أن أشكر مرة أخرى غابون على تنظيم هذه المناقشة، التي أبرزت بكل وضوح أن الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين متعددة الأوجه. ونعتقد أنه في هذه القضية وغيرها، يلزم أن يعتمد مجلس الأمن استراتيجية شاملة لمنع نشوب الصراع من شأنها أن تعالج الأسباب الجذرية للصراع بصورة شاملة.

**السيد سلام** (لبنان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة اليوم وتشريفنا بحضوركم. وأود أن أرحب بكل من رئيس نيجيريا ونائب رئيس جنوب أفريقيا ووزير خارجية فرنسا. ونشكر أيضا الأمين العام بان كي - مون والسيد ميشال سيديبيه، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، على إحاطتيهما الشاملتين.

هناك، على الصعيد العالمي، نسبة كبيرة من الناس المصابين بمرض الإيدز - بين ٨ و ١٠ في المائة - متضررين من الصراع والأزمات الإنسانية والتشرد. والعلاقة بين انتشار الإيدز والصراع علاقة معقدة وديناميةوتختلف من صراع إلى آخر. وفهم تلك العلاقة بشكل أفضل مسألة حاسمة بالنسبة لوضع استراتيجيات فعالة وذات كفاءة للحد من خطر الإصابة بالمرض في حالات الصراع وفي بيئات ما بعد الصراع. وهناك العديد من العوامل في تلك البيئات التي قد تزيد من تعرض الناس للإصابة بمرض الإيدز. فالهجرات الكبيرة وغير المنظمة وانهيار الخدمات الصحية وانخفاض مستويات التعليم والوصول إلى معلومات الوقاية الأساسية تزيد من تعرض السكان للإصابة بمرض الإيدز في أوقات الحرب. والعنف الجنسي المتصل بالصراع يعجل بصورة خاصة انتقال مرض الإيدز وغالبا ما يصبح حكما تلقائيا بالموت بالنسبة للضحايا الذين غالبا ما يحصلون على القليل من الرعاية الصحية أو لا يحصلون عليها مطلقاً.

لقد أعرب مجلس الأمن، من خلال القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠)، عن التزامه بمعالجة مرض الإيدز بوصفه تهديدا مدمرا للصحة العامة. وتبعت ذلك قرارات تاريخية أخرى بشأن مسائل العنف الجنسي وحماية المدنيين وغيرها من القضايا الشاملة، مما يزيد تعزيز تصدينا بشكل جماعي لهذا الوباء في سياق الصراعات. ومع ذلك، انقضت أكثر من ١٠ سنوات منذ اعتماد القرار ١٣٠٨ (٢٠٠٠)، ولا يزال هناك العديد من التحديات. واسمحوا لي أن أدلي ببضع تعليقات مقتضبة في هذا الصدد.

أولا، كي نفهم على نحو أكمل العوامل المعقدة التي لها آثار على فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في الصراعات، هناك حاجة إلى جمع المزيد من البيانات في إطار منظومة الأمم المتحدة وإلى تشاطر الخبرات المبرمجة وأفضل الممارسات للمساعدة في توجيه قرارات السياسة العامة والدعوة والبرمجة في مجتمعات ما بعد الصراع. والتنسيق الدقيق مع المبادرات المحلية والوطنية الخاصة بالإيدز مسألة أساسية من أجل تجنب ازدواجية الجهود.

ثانيا، من الضروري تعميم منظور الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وسياسات الرعاية في منع نشوب الصراع وعمليات حفظ السلام والاستجابات الإنسانية للصراعات. ويمكن أن يضطلع حافظو السلم بدور حاسم بوصفهم دعاة من أجل التوعية ومنع انتقال فيروس نقص المناعة البشرية، وهم بحاجة إلى التجهيز والتدريب بشكل كاف ولديهم الولاية لتحقيق هذا الهدف. وينبغي أن تتفق ممارساتهم مع الهدف النهائي للمعيار العالمي للوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والعلاج والرعاية.

ثالثا، ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي الاهتمام المستدام بمجتمعات الصراعات ذات النسبة العالية من انتشار الإيدز حتى بعد انتهاء فترة بعثة حفظ السلام. والعمليات الانتقالية في مرحلة ما بعد الصراع بصورة خاصة هي فترة تتسم بالكثير من التعرض لعدوى فيروس نقص المناعة البشرية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد الحكومات

الوطنية خلال هذه الفترة لتعزيز قدرات الدولة في قطاع الصحة وتقديم الخدمات الأساسية. ولا بد من تقديم الدعم للحكومات الوطنية في وضع سياساتها للتصدي لفيروس نقص المناعة البشرية أثناء الحالات الانتقالية في مرحلة ما بعد الصراع، وبخاصة في إطار نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإصلاح قطاع الأمن. ومن الهام أيضا خلال هذه الفترة تعزيز صمود المجتمع وإشراك المجتمع المدني على أساس التصدي للوباء في إطار المشاركة والشمول.

أخيرا، ينبغي أن تكون صحة وحياة الأفراد العاديين محط اهتمامنا في مساعينا للاستجابة لفيروس نقص المناعة البشرية /الإيدز في الصراعات. وينبغي ألا تدخر أية جهود للحفاظ على الأرواح البشرية والكرامة الإنسانية.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون على قائمتي. وبذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.